JSER

مجلة الدراسات والبحوث التربوية

JOURNAL OF STUDIES AND EDUCATIONAL RESEARCHES

المجلد (٤) العدد (١١) مايو ٢٠٢٤م

مجلة علمية دورية محكمة

يصدرها مركز العطاء للاستشارات التربوية - الكويت بالتعاون مع كلية العلوم التربوية
جامعة الطفيله التقنية- الاردن

الرقم المعيارى الدولى ISSN: 2709-5231

بسم الله الرحمن الرحيم

Journal of Studies and Educational Researches

مجـــلة الدراســـات والبحـوث التربـــوية

مجلة الدراسات والبحوث التربوية

Journal of Studies and Educational Researches (JSER)

علمية دورية محكمة يصدرها مركز العطاء للاستشارات التربوية- دولة الكويت

بالتعاون مع كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

ISSN: 2709-5231

للمجلة معامل تأثير عربي ومفهرسة في العديد من قواعد المعلومات الدولية

رئيس التحرير

أ.د علي حبيب الكندري

أستاذ المناهج وطرق تدريس العلوم- كلية التربية- جامعة الكويت

مدير التحرير

د. صفوت حسن عبد العزيز- مركز البحوث التربوية- وزارة التربية- الكويت

هيئة التحرير

أ.د عبد الله عبد الرحمن الكندري

أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية الأساسية- الكويت

ورئيس المكتب الثقافي في القنصلية الكويتية بدبي

أ.د أحمد عودة سعود القرارعة

أستاذ المناهج وطرق التدريس والعميد السابق- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د راشد علي السهل

أستاذ ورئيس قسم علم النفس التربوي- كلية التربية- جامعة الكويت

د. غازي عنيزان الرشيدي

أستاذ مشارك أصول التربية- كلية التربية- جامعة الكويت

أ.د لولوه صالح رشيد الرشيد

أستاذ الصحة النفسية وعميد كلية العلوم والآداب- جامعة القصيم- المملكة العربية السعودية

أ.د بدر محمد ملك

أستاذ ورئيس قسم الأصول والإدارة التربوية سابقاً- كلية التربية الأساسية- الكويت

أ.د منال محمد خضيري

أستاذ المناهج وطرق التدريس- ووكيل كلية التربية لشئون الطلاب- جامعة أسوان- مصر

د. أحمد فهمي السحيمي

المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج- الكويت

اللجنة العلمية

أ.د خالد عطية السعودي

أستاذ المناهج وطرق التدريس وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د صلاح فؤاد مكاوي

أستاذ ورئيس قسم الصحة النفسية والعميد السابق- كلية التربية- جامعة قناة السويس- مصر

أ.د عمر محمد الخرابشة

أستاذ الإدارة التربوية- كلية الأميرة عالية الجامعية- جامعة البلقاء التطبيقية- الأردن

أ.د محمد أحمد خليل الرفوع

أستاذ علم النفس التربوي- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د محمد إبراهيم طه خليل

أستاذ أصول التربية ومدير مركز الجامعة للتعليم المستمر وتعليم الكبار- كلية التربية- جامعة طنطا- مصر

أ.د إيمان فؤاد محمد الكاشف

أستاذ التربية الخاصة والصحة النفسية ووكيل كلية الإعاقة والتأهيل لشئون الطلاب- جامعة الزقازيق- مصر

أ.د محمد سلامة الرصاعي
أستاذ المناهج وطرق التدريس- وعميد البحث العلمي والدراسات العليا سابقاً- كلية العلوم التربوية- جامعة الحسين بن طلال- الأردن
أ.د الغريب زاهر إسماعيل
أستاذ ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم ووكيل كلية التربية سابقاً- جامعة المنصورة- مصر
أ.د نايل محمد الحجايا
أستاذ المناهج وطرق التدريس وعميد كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن
أ.د هدى مصطفى محمد
أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس- كلية التربية- جامعة سوهاج- مصر
أ.د محمد سليم الزبون
أستاذ أصول التربية- وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- الجامعة الأردنية- الأردن
أ.د عبدالله عقله الهاشم
أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس سابقاً- كلية التربية- جامعة الكويت
أ.د عادل السيد سرايا
أستاذ ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم- كلية التربية النوعية- جامعة الزقازيق- مصر
أ.د حنان صبحي عبيد
رئيس قسم الدراسات العليا- الجامعة الأمريكية- مينسوتا
أ.د سناء محمد حسن
أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية- جامعة سوهاج- مصر
أ.د عائشة عبيزة
أستاذ الدراسات اللغوية وتعليمية اللغة العربية- جامعة عمّار ثليجي بالأغواط- الجزائر
أ.د حاكم موسى الحسناوي
أستاذ المناهج وطرق التدريس- كلية التربية- جامعة بغداد- ومعاون مدير مركز كربلاء الدراسي- الكلية التربوية المفتوحة- العراق
أ.د.م ربيع عبدالرؤوف عامر
أستاذ التربية الخاصة المساعد- كلية التربية- جامعة الملك سعود- المملكة العربية السعودية
أ.د.م هديل حسين فرج
أستاذ التربية الخاصة المساعد- كلية العلوم والآداب- جامعة الحدود الشمالية- السعودية
د. خالد محمد الفضالة
أستاذ مشارك أصول التربية- كلية التربية الأساسية- الكويت
د. هديل يوسف الشطي
أستاذ مشارك أصول التربية- كلية التربية الأساسية- الكويت
أ.د فايز منشد الظفيري
أستاذ تكنولوجيا التعليم والعميد السابق- كلية التربية - جامعة الكويت
أ.د عبد الناصر السيد عامر
أستاذ القياس والتقويم ورئيس قسم علم النفس التربوي- كلية التربية- جامعة قناة السويس- مصر
أ.د السيد علي شهدة
أستاذ المناهج وطرق التدريس المتفرغ- كلية التربية- جامعة الزقازيق- مصر
أ.د أنمار زيد الكيلاني
أستاذ التخطيط التربوي- وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- الجامعة الأردنية- الأردن
أ.د لما ماجد موسى القيسي
أستاذ الإرشاد النفسي والتربوي ورئيس قسم علم النفس التربوي سابقاً- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن
أ.د سامية إبريعم
أستاذ علم النفس- كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية- جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي- الجزائر
أ.د عاصم شحادة علي
أستاذ اللسانيات التطبيقية- الجامعة الإسلامية العالمية- ماليزيا
أ.د يحيى عبدالرزاق قطران
أستاذ تقنيات التعليم والتعليم الإلكتروني- كلية التربية - جامعة صنعاء- اليمن
أ.د صالح أحمد عبابنة
أستاذ الإدارة التربوية- كلية العلوم التربوية- الجامعة الأردنية- الأردن
أ.د مسعودي طاهر
أستاذ علم النفس- جامعة زيان عاشور الجلفة- الجزائر
أ.د عادل إسماعيل العلوي
أستاذ الإدارة- جامعة البحرين- مملكة البحرين
أ.د جعفر وصفي أبو صاع
أستاذ أصول التربية المشارك وعميد كلية الآداب والعلوم التربوية- جامعة فلسطين التقنية- فلسطين
أ.د.م الأميرة محمد عيسى
أستاذ المناهج وطرق التدريس المساعد- كلية التربية- جامعة الطائف- المملكة العربية السعودية
د. عايدة عبدالكريم العيدان
أستاذ مشارك تكنولوجيا التعليم- كلية التربية الأساسية- الكويت
د. يوسف محمد عيد
أستاذ مشارك الإرشاد النفسي والتربية الخاصة- كلية التربية- جامعة الملك خالد- السعودية
د. عروب أحمد القطان
أستاذ مشارك الإدارة التربوية- كلية التربية الأساسية- الكويت

Journal of Studies and Educational Researches
مجـــلة الدراســـات والبحـوث التربـــوية

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د جاسم يوسف الكندري
أستاذ أصول التربية ونائب مدير جامعة الكويت سابقاً

أ.د فريح عويد العنزي
أستاذ علم النفس وعميد كلية التربية الأساسية- الكويت

أ.د محمد عبود الحراحشة
أستاذ القيادة التربوية وعميد كلية العلوم التربوية سابقاً- جامعة آل البيت- الأردن

أ.د تيسير الخوالدة
أستاذ أصول التربية وعميد الدراسات العليا سابقاً- جامعة آل البيت- الأردن

أ.د محسن عبدالرحمن المحسن
أستاذ أصول التربية- كلية التربية- جامعة القصيم- السعودية

أ.د صالح أحمد شاكر
أستاذ ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم- كلية التربية النوعية- جامعة المنصورة- مصر

أ.د مهني محمد إبراهيم غنايم
أستاذ التخطيط التربوي واقتصاديات التعليم- كلية التربية- جامعة المنصورة- مصر

أ.د سليمان سالم الحجايا
أستاذ الإدارة التربوية- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د عبدالرحمن أحمد الأحمد
أستاذ المناهج وطرق التدريس وعميد كلية التربية سابقاً- جامعة الكويت

أ.د حسن سوادي نجيبان
عميد كلية التربية للبنات- جامعة ذي قار- العراق

أ.د علي محمد اليعقوب
أستاذ الأصول والإدارة التربوية- كلية التربية الأساسية- ووكيل وزارة التربية سابقاً- الكويت

أ.د أحمد عابد الطنطاوي
أستاذ ورئيس قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية سابقاً- كلية التربية- جامعة طنطا- مصر

أ.د محمد عرب الموسوي
رئس قسم الجغرافيا- كلية التربية الأساسية- جامعة ميسان- العراق

أ.د وليد السيد خليفة
أستاذ ورئيس قسم علم النفس التعليمي والإحصاء التربوي- كلية التربية- جامعة الأزهر- مصر

أ.د أحمد محمود الثوابيه
أستاذ القياس والتقويم- كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن

أ.د سفيان بوعطيط
أستاذ علم النفس- جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة- الجزائر

التدقيق اللغوي للمجلة

أ.د.م خالد محمد عواد القضاة- جامعة العلوم الإسلامية- الأردن

أمين المجلة

أ. محمد سعد إبراهيم عوض

التعريف بالمجلة

تصدر مجلة الدراسات والبحوث التربوية عن مركز العطاء للاستشارات التربوية- دولة الكويت بالتعاون مع كلية العلوم التربوية- جامعة الطفيلة التقنية- الأردن كل أربعة شهور، وهي مجلة علمية دورية محكمة بإشراف هيئة تحرير وهيئة علمية تضم نخبة من الأساتذة، وتسعى المجلة للإسهام في تطوير المعرفة ونشرها من خلال طرح القضايا المعاصرة في مختلف التخصصات التربوية، والاهتمام بقضايا التجديد والإبداع، ومتابعة ما يستجد في مختلف مجالات التربية؛ والمجلة مفهرسة في العديد من قواعد المعلومات الدولية، ومنها: دار المنظومة Dar Almandumah، معرفة e- MAREFA، شمعة Shamaa، قاعدة المعلومات التربوية Edu Searach، وللمجلة معامل تأثير عربي.

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى دعم الباحثين في مختلف التخصصات التربوية من خلال توفير وعاء جديد للنشر يلبي حاجات الباحثين داخل الكويت وخارجها. ويمكن تحديد أهداف المجلة بشكل تفصيلي في الأهداف الأربعة التالية:

1. المشاركة الفاعلة مع مراكز البحث العلمي لإثراء حركة البحث في المجال التربوي.
2. استنهاض الباحثين المتميزين للإسهام في طرح المعالجات العلمية المتعمقة والمبتكرة للمستجدات والقضايا التربوية.
3. توفير وعاء لنشر الأبحاث العلمية الأصيلة في مختلف التخصصات التربوية.
4. متابعة المؤتمرات والندوات العلمية في مجال العلوم التربوية.

مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة الدراسات والبحوث التربوية بنشر الدراسات والبحوث التي لم يسبق نشرها في مختلف التخصصات التربوية، على أن تتصف بالأصالة والجدة، وتتبع المنهجية العلمية، وتراعي أخلاقيات البحث العلمي. كما تنشر المجلة ملخصات رسائل الماجستير والدكتوراه ذات العلاقة بمختلف التخصصات التربوية، والمراجعات العلمية، وتقارير البحوث والمراسلات العلمية القصيرة، وتقارير المؤتمرات والمنتديات العلمية، والكتب والمؤلفات المتخصصة في التربية ونقدها وتحليلها.

القواعد العامة لقبول النشر في المجلة

1. تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والإنجليزية وفقاً للمعايير التالية:

- توافر شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية في مجالات التربية المختلفة.
- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:
  - اسم الباحث ودرجته العلمية والجامعة التي ينتمي إليها.
  - البريد الإلكتروني للباحث، ورقم الهاتف النقال.
  - ملخص للبحث باللغة العربية والإنجليزية في حدود (150) كلمة.
  - الكلمات المفتاحية بعد الملخص.
- ألّا يزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة متضمنة الهوامش والمراجع.
- أن تكون الجداول والأشكال مُدرجة في أماكنها الصحيحة، وأن تشمل العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية، ويُراعى ألّا تتجاوز أبعاد الأشكال والجداول حجم الصفحة.
- أن يكون البحث ملتزماً بدقة التوثيق حسب دليل جمعية علم النفس الأمريكية APA الإصدار السادس، وحسن استخدام المصادر والمراجع، وتثبيت مراجع البحث في نهايته.
- أن يكون البحث خالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية.
- أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامها على النحو التالي:

- اللغة العربية: نوع الخط (Sakkal Majalla)، وحجم الخط (14).
- اللغة الإنجليزية: نوع الخط (Times New Roman)، وحجم الخط (14).
- تكتب العناوين الرئيسية والفرعية بحجم (16) غامق (Bold).
- أن تكون المسافة بين الأسطر (1.15) بالنسبة للبحوث باللغة العربية، وتكون المسافة بين الأسطر (1.5) بالنسبة للبحوث باللغة الإنجليزية.
- تترك مسافة (2.5) لكل من الهامش العلوي والسفلي والجانبين.

2. ألاَّ يكون البحث قد سبق نشره أو قُدم للنشر في أي جهة أخرى.

3. تحتفظ المجلة بحقها في إخراج البحث وإبراز عناوينه بما يتناسب وأسلوبها في النشر.

4. ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية التي تمت مناقشتها وإجازتها في مجال التربية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

5. بالمجلة باب لنشر موضوعات تهم المجتمع التربوي يكتب فيه أعضاء التحرير.

إجراءات النشر في المجلة

1. ترسل الدراسات والبحوث وجميع المراسلات باسم رئيس تحرير مجلة الدراسات والبحوث التربوية على الإيميل التالي: **submit.jser@gmail.com**

2. يرسل البحث إلكترونياً بخطوط متوافقة مع أجهزة (IBM)، بحيث يظهر في البحث اسم الباحث ولقبه العلمي، ومكان عمله.

3. يُرفق ملخص البحث المراد نشره في حدود (100-150 كلمة) سواء كان البحث باللغة العربية أو الإنجليزية، مع كتابة الكلمات المفتاحية الخاصة بالبحث (Key Words).

4. يرفق مع البحث موجز للسيرة الذاتية للباحث.

5. في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضه على مُحكِّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث وقيمته العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، وتحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.

6. يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه من عدمها خلال شهر من تاريخ استلام البحث.

7. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين تُرسل إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن يعاد إرسال البحث بعد التعديل إلى المجلة خلال مدة أقصاها شهر، ولا يجوز سحب البحث من المجلة بعد تحكيمه.

8. تؤول جميع حقوق النشر للمجلة.

9. لا تلتزم المجلة بنشر كل ما يرسل إليها.

10. المجلة لا ترد الأبحاث المرسلة إليها سواء كانت منشورة أو غير قابلة للنشر، وللمجلة وإدارتها حق التصرف في ذلك.

عناوين المراسلة

البريد الإلكتروني:

submit.jser@gmail.com

الهاتف:

0096599946900

العنوان:

الكويت- العديلية- شارع أحمد مشاري العدواني

الموقع الإلكتروني:

www.jser-kw.com

المحتويات

م	العنوان	الصفحة
-	الافتتاحية	viii
1	الوعي بالأمن السيبراني لدى معلمي المرحلة المتوسطة بدولة الكويت وعلاقته بمستوى توظيفهم للتكنولوجيا في التدريس، د. ناجي بدر الضفيري؛ د. إبراهيم غازي العنزي؛ أ.د. دلال فرحان العنزي.....	42-1
2	الاحتراق الأكاديمي وعلاقته بالصمود الأكاديمي ومدى إسهامهما في التنبؤ بالمعدل التحصيلي لدى طلبة كلية التربية الأساسية في دولة الكويت، د. يوسف راشد المرتجي.....	75-43
3	واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في مدارس المرحلة الابتدائية بدولة الكويت ومعوقاتها من وجهة نظر المعلمات، د. تهاني سعود عبد الله العتيبي.....	115-76
4	الذكاء الروحي وعلاقته بالتفكير الإيجابي لدى طلبة كلية التربية الأساسية في دولة الكويت، د. طلال جزاع باجيه جزاع وزري الشمري.....	157-116
5	تحليل الشبكات العصبية الاصطناعية لمقياس إدمان تطبيقات الهواتف الذكية وانتشاره لعينة من المراهقين المصريين، أ.د عبد الناصر السيد عامر.....	193-158
6	تصور مقترح في ضوء تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتطوير ممارسات الإدارة الإستراتيجية وتحسين جودة مخرجات مدارس المرحلة الثانوية في دولة الكويت، د. مروة محمد حاجي بهبهاني؛ د. نوف علي فخري الرشيدي؛ د. نوف متروك الرشيدي.....	235-194
7	مدى تضمين قيم حقوق الإنسان المدنية في الإسلام بمحتوى مقرر الفقه للمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية، أ. علي عبد الله الأسمري؛ د. ابتسام صالح حبيب الحبيب.....	268-236
8	التدريب الإداري لمديري المدارس في مديرية التربية والتعليم للواء البادية الشمالية الغربية وعلاقته بمستوى التطوير التنظيمي، أ. فايزة حمد الصبيحات؛ أ. د. محمد عبود الحراحشة.....	310-269
9	مستوى الوعي والممارسة لأبعاد المواطنة الرقمية لدى الطالبات المعلمات في كلية التربية الأساسية وعلاقته بالتصورات نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، د. بدور مسعد المسعد؛ د. عايده عبد الكريم العيدان؛ د. علي محمود بوحمد؛ د. رباب داود الصفار.....	351-311
10	اضطراب تَشَوُّه صورة الجسد وعلاقته بفاعلية الذات لدى عينة من المصابات، أ. بندر نواف العنزي.....	388-352

م	العنوان	الصفحة
11	دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التعليم في الأردن ومعوقاته من وجهة نظر المعلمين، د. رولا محمد محمود حميدان؛ أ. محمد خلف دعسان الحواتمة.....	419-389
12	دوافع مشاركة الطلبة أو عزوفهم عن تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس والمنتدبين لمقرر ورشة إنتاج مواد تعليمية، د. خالد أحمد الكندري، د. راوية محمد الحميدان.....	449-420
13	التحديات التي تواجه مرشدي الطلبة ذوي الموهبة داخل البرامج الإثرائية من وجهة نظرهم، أ. حورية عبد العزيز الشمري؛ د. سارة خالد الفوزان.....	490-450
14	النظم الخبيرة وإدارة المخاطر والأزمات في المؤسسات التعليمية والبحثية- دراسة ميدانية، د.م إبراهيم حسن توفيق؛ أ.د.م محمد فتحي صديق ؛ أ. د بهلول أحمد سالم.....	534 -491
15	دور القصص الرقمية في تنمية المهارات الحياتية لدى طفل الروضة من وجهة نظر المعلمات، أ. وعد بنت فهد بن عوض الجهني؛ د. منار بنت سعود بن ماضي العتيبي.....	572-535
16	Job Satisfaction and Its Impact on Teacher Performance in the Southern District of Al – Mazar, Rasha Abdelwahab Khaleel Najjar.....	609-573
17	Employing Environmental storyboard in the contents of the French and Kuwaiti curricula at the secondary school: a qualitative comparative study, Adel Saad Aldhafeeri; DR. Ali Muhammad Aljodea.....	654-610

المقالات

م	العنوان	الصفحة
18	تقدير الذات وعلاقته بالتحصيل الدراسي: دراسة نظرية، أ. سلوى سعد محمد الهاجري.....	678-655

الافتتاحية

بسم الله الرحمن الرحيم، عليه نتوكل وبه نستعين، نحمده سبحانه كما ينبغي أن يحمد ونصلي ونسلم على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين وبعد،،،

يشهد العالم ثورة معلوماتية كبرى منذ منتصف القرن الماضي بسبب التطور السريع والهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وقاد هذا إلى تغير العديد من المفاهيم والأسس داخل المجتمع، فلم تعد المعدات والآلات الثقيلة ورأس المال الأدوات الرئيسية للنشاط الاقتصادي، إذ حلت محلها المعرفة التي أصبحت المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي والفردي في كل المجتمعات، وقد أدى تزايد قيمة المعرفة في العصر الحالي إلى أن أصبحت هي الطريق نحو مجتمع المعرفة الذي تتنافس الدول في تحقيقه.

وقد جعل ذلك الدول المتقدمة تنفق حوالي (20%) من دخلها القومي في استيعاب المعرفة، ويستحوذ التعليم على نصف هذه النسبة، كذلك تنفق المنظمات الصناعية والتجارية في هذه الدول ما لا يقل عن (5%) من دخلها الإجمالي في التنمية المهنية للعاملين بها، وتنفق ما يتراوح بين (3%-5%) من دخلها الإجمالي في البحث والتنمية.

ويعد البحث العلمي الوسيلة الرئيسية لإيجاد المعرفة وتطويرها وتطبيقها في المجتمع، كما يشكل الركيزة الأساسية للتطور العلمي والتقني والاقتصادي، ويساهم في رقي الأمم وتقدمها، وهو بمثابة خطوة للابتكار والإبداع، ويمثل البحث العلمي إحدى الركائز الأساسية لأي تعليم جامعي متميز، ويعد من أهم المعايير التي تعتمدها الجهات العلمية في تصنيف وترتيب الجامعات سواء على المستوي المحلي أو القومي أو العالمي؛ ويقاس التقدم العلمي لبلد من البلدان بمدى الناتج البحثي والعلمي مقارنةً بالدول الأخرى.

ويسر مجلة الدراسات والبحوث التربوية أن تقدم لقرائها هذا العدد، وتتقدم أسرة المجلة بالشكر إلى جميع الباحثين الذين ساهموا بأبحاثهم في هذا العدد، وتجدد دعوتها لجميع الباحثين للالتفاف حول هذا المنبر الأكاديمي بمساهماتهم العلمية. وندعو الله عز وجل السداد والتوفيق.

رئيس التحرير

أ.د/ علي حبيب الكندري

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية، والآراء والأفكار الواردة في الأبحاث المنشورة لا تلزم إلا أصحابها

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الدراسات والبحوث التربوية © 2020

Journal of Studies and Educational Researches
ISNN: 2709-5231
مجلة الدراسات والبحوث التربوية
المجلد (4)ـ العدد (11)ـ يناير 2024م

مدى تضمين قيم حقوق الإنسان المدنية في الإسلام بمحتوى مقرر الفقه للمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية

أ. علي عبد الله الأسمري
معلم التربية الإسلامية- إدارة التعليم العام- منطقة مكة المكرمة- المملكة العربية السعودية

د. ابتسام صالح حبيب الحبيب
أستاذ المناهج وطرق التدريس المشارك- كلية التربية- جامعة جدة- المملكة العربية السعودية

إيميل: aoooai@icloud.com

تاريخ استلام البحث: 2024/1/28 تاريخ قبول النشر: 2024/3/4 تاريخ النشر: 2024/5/10

الملخص: هدف البحث إلى التعرف على مدى تضمين قيم حقوق الإنسان المدنية في الإسلام (الحقوق الأسرية والاجتماعية، والحقوق الاقتصادية) بمحتوى مقرر الفقه للمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية، واتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وبطاقة تحليل المحتوى كأداة لجمع البيانات وتحقيق أهداف البحث، وتمثلت عينة البحث في كتب الفقه للمرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية نظام المقررات. وتوصلت نتائج البحث إلى أن حقوق الإنسان المدنية في الإسلام في منهج الفقه 1 والفقه 2 كانت موزعة بحسب موضوعات المقرر بشكل تكاملي. وقد وردت الحقوق الأسرية والاجتماعية في محتوى كتاب الفقه (1، 2)، في (82) موضعاً، أما الحقوق الاقتصادية، فقد تمت الإشارة إليها في محتوى كتاب الفقه (1، 2)، في (81) موضعاً، كما أظهرت النتائج تفاوت النسب فيما بين "قيم الحقوق" في كل مجال. وأوصت الدراسة بضرورة مراعاة القائمين على تطوير المقررات الشمولية في ورود حقوق الإنسان، والتوازن بما يتناسب مع طبيعة الموضوعات والمرحلة العمرية، مع التسليم بأن بعض الحقوق يحتاجها الطالب أكثر من غيرها.

الكلمات المفتاحية: حقوق الإنسان، كتاب الفقه، المرحلة الثانوية.

Journal of Studies and Educational Researches
ISNN: 2709-5231
مجلة الدراسات والبحوث التربوية
المجلد (4)ـ العدد (11)ـ يناير 2024م

The Extent to Which the Values of Civil Human Rights in Islam are Included in the Content of the FIQH Course for the Secondary Stage in the Kingdom of Saudi Arabia

Ali Abdullah Alasmari

Islamic Education Teacher at General Education

Education Department of Jeddah Governorate

Dr. Ebtesam Saleh Habeeb Alhabeeb

Associate Professor of Curriculum & Instruction

College of Education- University of Jeddah

Email: aoooai@icloud.com

Received: 28/1/2024 Accepted: 4/3/2024 Published: 10/5/2024

Abstract: The research aimed to identify the values of civil and human rights in Islam (family, social, and economic rights) included in the content of the Fiqh course for the secondary stage in the Kingdom of Saudi Arabia. A descriptive-analytical research design was applied, and using the content analysis form to extract data to collecting data and seek research goals. The research sample is the Fiqh textbook for the secondary stage in the Kingdom of Saudi Arabia, in the courses track. Research reached the inclusion of civil and human rights in which the topics of human civil rights are included in the Fiqh textbooks 1 and 2 in an integrated manner. Personal and family rights were mentioned in the content in (82) places. As for economic rights, they were mentioned in the content in (81) places. Also, the results showed that the frequencies of the "values of rights" in each field are variant, which requires appropriate dealing and arrangement for the inclusion of these rights in the topics of the Fiqh textbook (1) and (2). It needs to be dealt with and arranged. The study recommended that those responsible for comprehensively developing curricula should consider the inclusion of human rights and balance it in a way that suits the nature of the subjects and students' age stage while considering that some rights are needed by the student more than others.

Keywords: human rights, FIQH textbook, secondary stage.

مقدمة:

لم تعرف البشرية على مدار مراحل تاريخها منذ هبط آدم إلى الأرض، وإلى يومنا هذا ديناً مثل الإسلام، كرّمها ورفع قدرها وأعلى شأنها، فهو الدين الحق دون سواه، وقد ظهر ذلك جلياً في القرآن الكريم حيث قال الله سبحانه: ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ (التغابن: 3)، وكان هذا أعظم تكريم للإنسان، صوره الله في أجمل هيئة وأحسن صوره، وشرع له الحياة الكريمة فلا يستهان بالإنسان، ولا يستضعف ولا يستغل ولا تمتهن شخصيته تحت أي إدعاء، وجاء ذلك صريحاً في قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (الإسراء: 70)، ومن أجل ذلك بعث الله الأنبياء هداة مرشدين، وعلى لسان كل رسول جاء تكريم الإنسان، واقتضت مشيئة الله -سبحانه وتعالى- أن يكون سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم- هو خاتم الأنبياء الذي أعلن من لحظة النبوة أن الإنسان حرّ في حياته مكرم من الله - خالقه وهاديه وربه – ومن هنا استقى المصلحون القيم النبيلة، وما ارتضاه الناس من القواعد الاجتماعية العالية التي تحفظ للفرد كرامته، ثم وضعوا من القوانين الوضعية ما يصون خصوصية الإنسان الذي خلقه الله، واستخلفه في الأرض، ومنحه الحرية التي بها يصون كرامته، وله من إرادته ما يجعله يفعل ما يريد دون ضغط أو إكراه.

وقد احتلت مسألة حقوق الإنسان مساحةً كبيرةً في تاريخ الشعوب، وأصبحت مدار نقاشٍ وجدل تأسست حولها النظريات، وسُنّت لها الدساتير التي تكفل للإنسان ممارسات العيش الكريم إلى أن أصبحت قضية شاملة، تتعلق بحقوق الإنسان بشكل أكثر عمومية وأصبحت قضية حقوق الإنسان في الوقت الراهن قضية حضارية تحظى باهتمام متزايد، وغدت القضية الأكثر أهمية بين القضايا السياسية والاجتماعية والتربوية، وأصبح مفهوم حقوق الإنسان محل الاهتمام في الأدبيات السياسية والتربوية الحديثة وهاجساً ملحاً، إيماناً بأهمية حقوق الإنسان- كما أسلفنا- في البناء والتقدم، واعتقاداً برفض عبودية الإنسان للإنسان، ومن هنا اتجهت الكثير من الدول إلى زيادة الاهتمام بتعليم مفاهيم حقوق الإنسان (أبو هزيم، 2016).

وقد اهتمت المملكة العربية السعودية بتربية النشء ليكونوا مواطنين صالحين نافعين لأوطانهم مدركين لحقوقهم المدنية. فالمملكة العربية السعودية كما ورد في النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ/90 في 1412/8/27هـ، في المادة السادسة والعشرين من النظام "تقر الدولة بحقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، وتحميها" (النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، المادة السادسة والعشرون. ومن أجل ذلك فإن المملكة العربية السعودية لديها إيمان راسخ بحقوق الإنسان وفق أصول الشريعة الإسلامية. وتسعى لتمكين هذه القيم والعمل على تدعيمها وتعزيزها لدى النشء، خاصة من خلال النظام التعليمي، مما يستوجب ضرورة مراجعة العملية التعليمية بالمجتمع، خاصة في جانب الكتب التعليمية.

وتعد مضامين مقررات العلوم الشرعية بصورة عامة ممثلة لما تهدف له وزارة التربية والتعليم، ولما كانت المملكة العربية السعودية دستورها القرآن والسنة، كانت مقررات العلوم الشرعية من أكثر المقررات ارتباطاً بمفاهيم حقوق الإنسان، فهي جزء لا يتجزأ من مبادئ الإسلام عقيدة وشريعة، وهي الوعاء الحقيقي الذي يضم في محتواه المفاهيم والقيم والمبادئ القائمة على أصول الشريعة الإسلامية (أبو لطيفة، 2013)، كما تحظى مقررات التربية الإسلامية بأهمية بالغة بين المناهج والمقررات لدورها الكبير في تنمية العديد من الاتجاهات والقيم والمفاهيم لدى الطلبة، وقد أكدت دراسة السعدان (2006) أن معلمي العلوم الشرعية على وعي بأهمية مبادئ حقوق الإنسان وضرورة العناية بها وتعليمها من خلال مقررات العلوم الشرعية.

وقد أكدت العديد من الدراسات على ضرورة العناية بالمنهج متمثلاً بالمقررات الدراسية ليوائم سياسة الدولة التعليمية. وذكر الغزوات (2012) أن من المقترحات التربوية لتحسين المنهج الرسمي، ضرورة تأكيده على تهيئة الشخصية لاحتمالات التغيير في الأنماط الثقافية للمجتمع، وكذلك القيم والمعايير الأخلاقية التي تتضمنها ثقافته، فالمنهج يسهم في إعداد شخصية المتعلم، ويجعله قادراً على التفاعل مع المواقف المختلفة، ومن ثم اكتساب خبرات حياتية مهمة أهمها قيم ومبادئ حقوق الإنسان التي تضمن له الحياة الكريمة. كما أوصت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2004) في دراستها المقدمة عن كيفية التربية على حقوق الإنسان في الدول العربية بإجراء مسح شامل للمناهج الدراسية ومحاولة إدماج مفاهيم حقوق الإنسان فيها، كما أوصت دراسة (Suare, 2006) بضرورة زيادة التعليم والتدريب على حقوق الإنسان في التعليم، فقد بينت دراسة المحبوب (2009) وجود قصور في تضمين مفاهيم حقوق الإنسان في المقررات الدراسية وخاصة مقررات اللغة العربية؛ مما يثير تساؤلاً لدى الباحثين في البحث عن مفاهيم حقوق الإنسان عموماً في بقية المقررات ومعرفة مدى تضمين محتوى الكتب الدراسية لتلك القيم. وقد رأى الباحثان ضرورة إجراء دراسة لتحليل محتوى مقرر الفقه الإسلامي لعنايته بالمعاملات، وذلك لمعرفة مدى ما يتضمنه من قيم حقوق الإنسان المدنية في الإسلام موضوع الدراسة في المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية.

مشكلة البحث:

استجابة لما ينادي به الكثير من التربويين والمفكرين في أبحاثهم مؤكدين أهمية تضمين مبادئ حقوق الإنسان في المقررات الدراسية كدراسة كل من: أبو هزيم (2016)، بعلوشة والأغا (2015)، الصبيح (1429هـ)، الفهيد (2012)، البدر وسوار (2009)، وذلك من منطلق التأثير الفعال للمقررات والمناهج الدراسية على اتجاهات المتعلمين.

وفي ضوء ما أشارت إليه بعض البحوث من أهمية التركيز على البناء القيمي في المناهج بصورة عامة، وقيم حقوق الإنسان بصفة خاصة، وفي مناهج التربية الإسلامية صورة أكبر لارتباط موضوعات التربية والشريعة الإسلامية بالحقوق والمعاملات، مثل دراسة كل من: السعدان (2006)، قيطة (2010)، أبو الضبعان (2012) التي أكدت جميعها

على ضرورة الاهتمام بتضمين قيم حقوق الإنسان في مقررات العلوم الشرعية، وتأسيسًا على ما أثبتته بعض الدراسات مثل دراسة يحيى (2014) من إهمال بعض القيم في مراحل التعليم المختلفة، رغم أهمية غرسها في نفوس التلاميذ، والاهتمام بها والحفاظ عليها.

ويلاحظ ندرة الدراسات التي تناولت مدى تضمين قيم حقوق الإنسان في كتب الفقه في المملكة العربية السعودية، وفي حددو علم الباحثين لا توجد دراسة تناولت موضوع البحث الحالي في البيئة السعودية، مما دعم الحاجة لإجراء هذا البحث. ويمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي الآتي: ما مدى تضمين قيم حقوق الإنسان المدنية في الإسلام بمحتوى مقرر الفقه للمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية.

ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

1. ما مدى تضمين قيم حقوق الإنسان الأسرية والاجتماعية في الإسلام بمحتوى مقرر الفقه للمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية.
2. ما مدى تضمين قيم حقوق الإنسان الاقتصادية في الإسلام بمحتوى مقرر الفقه للمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية.

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى:

- التعرف على مدى تضمين مفردات قيم حقوق الإنسان الأسرية والاجتماعية في الإسلام في مقرر الفقه للمرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية.
- التعرف على مدى تضمين حقوق الإنسان الاقتصادية في الإسلام في مقرر الفقه للمرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية.

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من خلال ما يلي:

- تنبع أهمية البحث من تناوله قيم حقوق الإنسان المدنية، والتي تعد من المزايا المتصلة طبيعياً بكل إنسان، والتي يستحيل على البشر العيش دونها.
- يقدم البحث الحالي لمصممي المقررات ومطوريها قائمة بقيم حقوق الإنسان المدنية الواجب تضمينها في محتوى كتب التربية الإسلامية بالمرحلة الثانوية.

- قد يسهم البحث الحالي في تحقيق أهداف التعليم بالمملكة من خلال تفعيل دور مقررات التربية الإسلامية بما تحمله من قيم في تعزيز سلوك الطلاب بالمرحلة الثانوية.
- قد يساعد البحث في تقديم تأصيل نظري وإطار فلسفي ومنهجي لحقوق الإنسان في الإسلام، واعتبارها مجال بحث خصب يفتح آفاقاً عديدة للدراسة والبحث.

حدود البحث:

يقتصر تعميم نتائج البحث الحالي على المحددات التالية:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصر البحث على قيم حقوق الإنسان في الإسلام، ومدى تضمينها في مقرر الفقه للمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية.
- **الحدود الزمانية:** طُبِّق البحث في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 1442هـ .

مصطلحات البحث:

- **القيم:**

تعرف القيم بأنها "مجموعة من المعايير والأحكام، التي تتكون لدى الفرد من خلال تفاعله مع المواقف والخبرات الفردية والاجتماعية، بحيث تمكنه من اختيار أهداف وتوجهات لحياته، يراها جديرة بتوظيف إمكاناته، وتجسد خلال الاهتمامات، أو الاتجاهات، أو السلوك العملي أو اللفظي بطريقة مباشرة وغير مباشرة"(أبو العينين، 2006، 34). وتعرف بأنها "معايير تضع الأفعال أو سلوك الفرد وأهداف الأعمال على مستوى المقبول وغير المقبول، أو المرغوب فيه والمرغوب عنه" (إسماعيل وآخرون، 2008، 135).

- **حقوق الإنسان المدنية:**

تعرف حقوق الإنسان بأنها "جملة من الاحتياجات التي يلزم توافرها لعموم الناس دون أي تمييز من جنس أو نوع أو لون أو أي اعتبار آخر" (الحويقل، 2006، 3). وتعرف بأنها "مجموعة من الضمانات والمزايا المتصلة طبيعياً بكل إنسان، والتي يستحيل على البشر العيش دونها، كالحرية والعدالة والمساواة، بحيث يكون للجميع الحق في التمتع بها مع الحماية القانونية، والإجراءات الكافية التي تضمن هذه الحقوق وتحميها" (الحسين، 2017، 269).

ويمكن تعريف قيم حقوق الإنسان المدنية إجرائياً بأنها: مجموعة المبادئ التي تعكس الحقوق والالتزامات المشتركة بين طرفين أو أكثر في أثناء التفاعل في المواقف الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، التي أقرتها الشريعة، وضمنتها المملكة العربية السعودية للفرد كعضو في المجتمع لتحقق له سبل الكرامة الإنسانية في المجالات الاجتماعية والأسرية والاقتصادية كقيم الأسرة والوالدية والمواساة والعمل وما تتضمنه من حقوق تفصيلية.

الخلفية النظرية للبحث:

تعد القيم من الموضوعات المهمة في المجالات العلمية بصورة عامة، وتزداد أهميتها في المجال التربوي لاتصالها المباشر بالأهداف التي تسعى التربية إلى تحقيقها، كما أنها تسهم بدور فعال في توجيه السلوك الإنساني، وفي بناء الشخصية السوية، ومن ثم في بناء المجتمع، ولذلك كانت القيم من الموضوعات التي تقع في دائرة اهتمام العديد من فروع المعرفة الفلسفية كالتربية، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والسياسة،...إلخ. وقد اهتم العلماء والمفكرون على اختلاف اعتقاداتهم وأهدافهم بتحديد مفهوم القيم، فتعددت تعريفاتهم لهذا المفهوم بتعدد المنطلقات الفكرية ومجالات البحث التي ساروا عليها في كتاباتهم.

أولاً: مفهوم القيم وأهميتها:

- **القيم في اللغة:**

عرف ابن منظور القيم لغةً بأنها ثمن الشيء بالتقويم، نقول: تقاوموا فيما بينهم، وهي قدر الشيء وثمنه، وتعني القيمة أيضاً الاستقامة، وهي "اعتدال الشيء واستواؤه" (ابن منظور، 2000، 112)، قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (سورة الروم: آية 30).

وفي المصباح المنير "قومت المتاع: جعلت له قيمة معلومة، وأهل مكة يقولون استقمته بمعنى قومته (الفيومي، 1997، 95). وفي مختار الصحاح نجد القيمة واحدة القيم، وقوم السلعة تقويماً، وأهل مكة يقولون: استقام السلعة وهي بمعنى واحد (الرازي، 1995، 119). ويقال: ما لفلانٍ قيمة: أي ما له ثبات ودوام على الأمر" (مصطفى وآخرون، ب.ت، 771).

وتحفل آيات القرآن الكريم بلفظ (القيمة)، فقد ورد في القرآن الكريم بمشتقاته المختلفة أكثر من مرة، فأتى بمعنى المستقيم المعتدل في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۚ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (سورة الأنعام، آية 161)، وأتى بمعنى الملة المستقيمة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ (سورة التوبة، آية 36)، وبمعنى القائم بتدبير أمر الخلق في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ (سورة البقرة، آية 255)، فهي صفة للخالق سبحانه وتعالى، مما يعني الكثير بالنسبة لما تحويه الكلمة من معاني (الشافعي، 1993، 3782).

مما سبق يتضح أن لفظ القيم في اللغة ورد بعدة معان تشمل الاستقامة، والثبات على الأمر، والدوام، والاعتدال، وتقويم المتاع.

- **القيم اصطلاحاً:**

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم القيم إصطلاحاً، فيعرف المعجم الفلسفي القيم بأنها أحكام مكتسبة من الظروف الاجتماعية يتشربها الفرد ويحكم بها وتحدد مجالات تفكيره وتحدد سلوكه وتؤثر في تعلمه، فالصدق والأمانة والشجاعة الأدبية والولاء وتحمل المسؤولية كلها قيم يكتسبها الفرد من المجتمع الذي يعيش فيه وتختلف القيم باختلاف المجتمعات بل والجماعات الصغيرة (بركات، 2000، 181).

وتعرف القيم بأنها معايير للحكم على سلوك الفرد في المجتمع، والتي تعمل على توجيه سلوكه وتحدد استجاباته في مواقف الحياة المختلفة، ويكتسبها الفرد في حياته كما يكتسب المعارف والمهارات والعادات والاتجاهات عن طريق الخبرة (الخطيب، 2003، 115). وهي الإطار المرجعي الذي يحكم تصرفات الفرد والجماعة (Patrick , Boris, 2003, 40).

وتُعرّف بأنها كل ما يثير في المجتمع الإنساني اهتماماً عاماً سواء كانت القيمة متمثلة في موضوع حسي ملموس أو صفة معنوية مستحبة (الزلياني، د.ت، 19). ويرى آخرون أن القيم تمثل إطاراً مرجعياً يحكم تصرفات الفرد والجماعة؛ وبالتالي تلعب القيم دروراً رئيسياً في تكوين شخصية الفرد ونسقه المعرفي؛ وتشكل الطابع الوطني أو الشخصية الوطنية (Patrick , Boris, 2003, 32).

كما تعرف القيم بأنها أحكام يصدرها الفرد من خلال الموقف الذي يتعرض له مهتدياً في ذلك بمعايير وضعها الفرد لنفسه أو وضعها المجتمع له. وهذه المعايير تتفق مع طبيعة وثقافة المجتمع التي يتحدد من خلالها المرغوب فيه أو المرغوب عنه من السلوك وتتضح في اهتماماته وسلوكه العملي واللفظي (حافظ، 2004، 178).

ويرى البعض أن القيم أحكام مكتسبة من الظروف الاجتماعية، يتشربها الإنسان ويحكم بموجبها على ما حوله، وتحدد مجالات تفكيره، وسلوكه، وتؤثر في عمله (الخرابشة، 2008، 192). وتعرف بأنها كل ما هو جدير باهتمام الفرد لاعتبارات مادية أو معنوية أو اجتماعية أو أخلاقية أو جمالية (العساف، 2010، 440).

كما تعرف القيم بأنها عبارة عن معايير وجدانية فكرية يعتقد بها الأفراد وبموجبها يتعاملون مع الأشياء بالقبول أو الرفض (عبد الرءوف، والمصري وعفيفي، 2012، 15). ويعرف الباحثان القيم بأنها مجموعة المعايير والأحكام التي يستند إليها أفراد المجتمع في تنظيم حياتهم وتؤهلهم للحكم على الأقوال والأفعال والمواقف الاجتماعية للأفراد والجماعات المحيطة بهم.

ويتفق الكثير من المفكرين والقيادات، والأفراد والمجتمعات على أن تمثل قوى داخلية في المجتمع وفي الإنسان؛ يتفاعل فيها العقل والوجدان لقبول أو رفض سلوك ما، وما ينتج عن هذه القيم من سلوكيات وآراء واتجاهات في المواقف الحياتية المختلفة هي أخلاق هذا الفرد (سرحان، 2010، 13)، كما تعمل القيم على مساعدة المجتمع في مواجهة التحديات المستقبلية، وتحفظ له الوحدة والاستقرار، وتزود أعضاءه بمعنى الحياة والهدف الذي يجمعهم.

فالقيم قوة دافعة للسلوك الإنساني، فهي ترقى بالإنسان إلى أسمى درجات الإنسانية، فلا يقاس تقدم المجتمعات بمدى ما حققته من إنجازات علمية أو مخترعات فحسب، وإنما يقاس بسيادة القيم فيها، وينهض المجتمع بالقيم، وبالأخلاق يبقى للفرد كيانه واحترامه، أي أن بقاء المجتمعات وتطورها مرهون بتمسكها بالقيم والأخلاق الفاضلة (مصطفى، 2006، 3).

ودراسة القيم أمر ضروري ولازم على المستوى الفردي والجماعي، فعلى المستوى الفردي يحتاج الفرد إلى بعض من القيم التي توجهه في تعامله مع الأشخاص والمواقف والأشياء، وإذا كانت القيم أمرًا ضروريًا للفرد، فإنها أمر ضروري ولازم للمجتمع؛ فالمجتمع في حاجة إلى نسق من القيم والمعايير يتفق عليه أفراده، فإذا غابت تلك القيم أو تضاربت، فإنه سرعان ما يحدث ما يسمى بالصراع القيمي؛ ومن ثم انهيار وتفكك المجتمع.

وعليه فإن للقيم أهمية على مستوى الفرد والمجتمع، كما يلي:

أ- أهمية القيم على المستوى الفردي:

تمثل القيم الوجهة الرئيسية في تحديد معالم شخصية الفرد المسلم، كونها مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية، فهي عامل مهم ومؤثر في سلوك الفرد، وفي قدرته على تكييف نفسه مع من حوله فيما يرضي الله، ويأخذ بجادتهم نحو الصواب.

وقد أجمل كل من طهطاوي (2016)، والمصري وعامر (2013)، والديب (2008) أهمية القيم للفرد في نقاط عديدة، نوجزها في الآتي:

- تساعد الفرد على فهم الآخرين من خلال معرفة قيمهم والتنبؤ بسلوكهم في المواقف المختلفة.
- تهيئ للأفراد القدرة على اتخاذ القرار ضمن إطار قيمه في ضوء الأوامر والنواهي الشرعية والالتزامات التكليفية.
- تسهم في تشكيل الشخصية الفردية السعيدة في الحياة الدنيا، وفي الحياة الآخرة عن طريق تحديد أهدافها في إطار معياري صحيح.

- تزود الفرد بالإحساس بالأمان، حيث يستعين بما لديه من قيم على مواجهة التحديات والعقبات التي تواجهه.
- تمكن الفرد من أداء ما هو مطلوب منه في المواقف المختلفة.

ب- أهمية القيم على المستوى المجتمعي:

لا تقل أهمية القيم على المستوى الاجتماعي عنها على المستوى الفردي، وذلك أنه "كلما كان الإطار القيمي في مجتمع ما يشتمل على مجموعة من المبادئ المهمة كان ذلك دليلًا على رقي هذا المجتمع وسيره نحو التقدم إبراهيم وآخرون (2010). وقد أشار كل من القاضي (2002)، وبهاء الدين (2003) والمصري وعامر (2013) وعبد النبي 2007) إلى أهمية القيم في المجتمعات، والتي يمكن إيجازها في الآتي:

- تعد دعامة أساسية في المجتمع لدفعه نحو التطور والحضارة على نحو سريع، كونها تعمل على تبادل الثقة والاحترام بين أفراد المجتمع، وتبادل المنفعة فيما بينهم.
- تعمل على استقرار ووحدة المجتمع، فبقدر تمسك المجتمع بالقيم التربوية يكون استقراره.
- تقي المجتمع من الأنانية المفرطة والنزعات والأهواء والشهوات الطائشة التي تضر به وبأفراده ونظمه، وتقف حائلًا قويًا في مواجهة التفكك الاجتماعي.
- تربط أجزاء الثقافة في المجتمع، مما يحقق لها نوعًا من التناسق، كما تعمل على إعطاء النظم الاجتماعية أساسًا عقليًا يصبح كعقيدة راسخة في ذهن أعضاء المجتمع المنتمين إلى تلك الثقافة.

ثانياً: نظرة إلى شرعية حقوق الإنسان في الإسلام:

قضية حقوق الإنسان من أهم القضايا التي تستحوذ على اهتمام المجتمع الدولي. وطالما استخدمت مطالب حقوق الإنسان والدعوة إليها كوسيلة من وسائل تشويه صورة الإسلام والإضرار بسمعة المسلمين في الغرب، والإدعاء بأن المجتمعات الإسلامية مجتمعات يسود فيها التعصب الديني وعدم احترام الحريات وعدم المساواة بين الجنسين، ومما لا شك فيه أن الإسلام هو أول من قرر المبادئ الخاصة بحقوق الإنسان منذ خمسة عشر قرناً، ودعا لها في أكمل صورة وأوسع نطاق (البقمي، 2017)، وأن العهد النبوي، وعهد الخلفاء الراشدين من بعده كانوا أحق الأمم في تطبيق هذه الحقوق وإظهارها في واقع الحياة، دون تمييز عنصري أو عرقي أو ديني.

وفي المفهوم الإسلامي تعد الشريعة أساساً للحق، وليس الحق أساس استجابة الشريعة، حيث ارتكزت مفاهيم حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية على أسس ربانية، أولها مبني على ضمان معنى الإنسانية. فالإسلام دين عالمي، ولم يرسل النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) للعرب فقط فدعوته جاءت للناس جميعاً، وقد انطلق الإسلام

من قاعدة أساسية ثابتة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وهي أن أصل الإنسان واحد ومصيره واحد، قال تعالى: ﴿ولَقَدْ خَلَقْنَا الإنسَانَ مِن سُلالَةٍ مِّن طِينٍ﴾ (المؤمنون، الآية رقم 12).

وضمان معنى الإنسانية في تشريع حقوق الإنسان في الإسلام أساسه يتمثل في التكريم. يقول الحق -سبحانه- وتعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ (سورة الإسراء، جزء من الآية:70 فالإنسان خليفة الله في الأرض، وهو المؤتمن عليها، لتحقيق الحياة الكريمة لبني جنسه. وبذلك كرمه عن سائر الخلق، وأثبت له "حقوقاً" أمرنا بها (موسوعة نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم، 1418ه) والتكريم المقصود هو: ما جعله الله له من الشرف والفضل والمحاسن (القرطبي، 1408ه). وقد ذكر أهل العلم بعض مظاهر هذا التكريم، تعليقاً على قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾ (سورة الإسراء، الآية: 70) قال الحافظ ابن كثير-رحمه الله-: (يخبر تعالى عن تشريفه لبني آدم وتكريمه إياهم، في خلقه لهم على أحسن الهيئات وأكملها، وجعل له سمعاً وبصراً وفؤاداً، يفقه بذلك كله وينتفع به، ويفرق بين الأشياء، ويعرف منافعها وخواصها ومضارها في الأمور الدينية والدنيوية). (الدمشقي، ب.ت).

ومن الأسس الإسلامية في تشريع حقوق الإنسان، أن الإسلام اتخذ في نظرته لكل الأمور نهج الوسطية والاعتدال، وهو التحرر من الإفراط والشذوذ والتفكك، والإهمال، والمبالغة والتراخي. بل هو مبني على التوازن (الطاهر، 1988، ص 132). قال تعالى: (وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس) (سورة البقرة الآية رقم 143

وفي الإسلام تصان حقوق الإنسان مع الخصم والصديق على حد سواء يقول تعالى: ﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (سورة المائدة، الآية:8) ويقول سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاء لِلّهِ وَلَوْ عَلَى أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلاَ تَتَّبِعُواْ الْهَوَى أَن تَعْدِلُواْ وَإِن تَلْوُواْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ اللّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (سورة النساء، الآية:135).

ثالثاً: معالم حقوق الإنسان في الإسلام:

تتميز حقوق الإنسان في الإسلام بأولوية وشمولية كل ما يحتاج إليه الإنسان في جميع شؤونه وأحواله وعلاقاته بمقتضى التكريم الذي كرمه الله إياه. ويمكن التعرف على أهم معالم حقوق الإنسان في الإسلام من خلال النظر إلى مصادرها وأهدافها وثمارها كالآتي:

1- حفظ الكليات الخمس:

من مقتضيات هذا التكريم من الله للإنسان أن سخر له ما في السماوات والأرض جميعاً، وأمر بحفظ الضروريات الخمس له والتي هي لُب ما تبنى عليه الحقوق، ومنها حقوق الإنسان في دينه ونفسه وعرضه وعقله وماله.

وجاءت هذه الحقوق واضحة وصريحة في نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة والسيرة النبوية، وأجلى صور ذلك ما أبانه رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في خطبة الوداع، التي أوضح فيها أساسيات الإسلام، وحرمة الدماء والأموال، والحفاظ على الأنفس والأعراض، مما يمثل وثيقة ربانية، توضح معالم حقوق الإنسان إلى قيام الساعة.

ومن أجل الاحتياط والوقاية من شيوع الاعتداء على الحياة الإنسانية، كان تشريع حكم القصاص، قال تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالأَنفَ بِالأَنفِ وَالأُذُنَ بِالأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ (سورة المائدة آية: 45). وكل ذلك بشروطه وضماناته المفصلة في الفقه الإسلامي. ومن أجل حفظ النفس الإنسانية ومكانتها فقد حرم الإسلام أن يقتل الإنسان نفسه، قال تعالى: ﴿وَلاَ تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (سورة النساء آية: 29) وكذلك الحفاظ على الدين بتحقيق العبودية الخالصة لله وحده، والحفاظ على العرض من كل العوارض المؤثرة عليه، والحفاظ على النسل بالتحذير من الاعتداء على الحرمات وتغليظ انتهاكها، والحفاظ على العقل وصيانته فهو محل التكريم الإلهي، والحفاظ على المال بنقاء كسبه، واختيار محل بذله. وقد عُني الإسلام بالمحافظة على حرمة الأموال، كما عني بالمحافظة على حرمة النفس الإنسانية، وعلى حرمة الأعراض، فقد حرم الله تعالى أكل الأموال بالباطل.

2- منح الحرية:

من مقتضيات هذا التكريم الإلهي لبني آدم أن أثبت له الحق في الحرية، فهي وسيلة كبرى لتحقيق غايات نبيلة وسامية، تتفق مع كرامة الإنسان ورسالته في استخلافه في الأرض. ومن أجل ذلك، بدأ الإسلام بتحرير الإنسان من العبودية لغير الله، وسعى الله عبادة الإنسان لغير الله تعالى طاغوتا، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُواْ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلاَلاً بَعِيدًا﴾ (سورة النساء آية: 60). كما سعى الإسلام لتحرير الإنسان من شهوات نفسه الأمارة بالسوء وميله وهواه، ودعاه إلى الرقي في معاملاته وشأنه كله لمراتب النقاء ودرجات السمو. فالحرية كما يرى علماء المسلمين، هي قدرة الإنسان على التصرف باتزان، إلا إذا تعدى حدود غيره وانتهكها.

3- التيسير ورفع الحرج:

جاء الإسلام لتأكيد الحق في كل ما فيه منفعة ومصلحة للخلق، ويتبع ذلك الحق في التيسير، ورفع الحرج عن الناس في كافة شؤونهم. وبذلك جاء الإسلام مشرعاً أن تحصيل كل منفعة هي حق من حقوق الإنسان وهي واجبة على غيره. يقول الإمام الشاطبي: (إن استقراءنا لأحكام الله، ولجزيئات شريعته يجعلنا نقتنع بمراعاة الله لمصالح العباد (ابن عبد السلام، 1421هـ) وبالتيسير ورفع الحرج نشعر بهنا العيش، ويشعر الناس بالطمأنينة والاستقرار.

4- تحقيق الأمن:

من معالم حقوق الإنسان في الإسلام أنها تسعى لاستتباب الأمن والطمأنينة. يقول ابن تيمية –رحمه الله-: (إن الشريعة الإسلامية جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها (ابن قيم الجوزية، 1991م) وربط الحقوق بالمصالح يضفي عليها سمة الأصالة والواقعية. إنها حدود عادلة وعقوبات حازمة تحفظ حقوق الإنسان ورعايتها وصيانتها من التعرض لها، إنها تصون حقوق الإنسان في حياته ونفسه، وفي ماله ونسبه وعرضه، وهكذا نرى في شريعة الله أن المحافظة على الأمن والطمأنينة في الحياة هي حق من حقوق الإنسان (هاشم، 2011، ص 49).

رابعاً: سمات حقوق الإنسان في الإسلام:

لهذه الحقوق جملة من السمات كما أشار إليها كل من عطية (1426) والطيار (2006) ويمكن إجمالها في الآتي:

أ. حقوق الإنسان في الإسلام منشأها العقيدة السمحة، وهي تنبثق من أصل الإسلام وعقيدته.

ب. إن حقوق الإنسان في الإسلام هبة من الله سبحانه وليست من البشر، وأن الإنسان يولد ومعه حقوقه، لذلك فهي منسجمةً مع الفطرة الإنسانية، وتستوجب المحافظة عليها.

ج. إن حقوق الإنسان في الإسلام كاملة غير قابلة للإلغاء والنقص، ومحققة لكل ما يحتاجه الإنسان في دينه ودنياه.

د. إن حقوق الإنسان في الإسلام شاملة لكل مجالات الحقوق الإنسانية وصورها وتطبيقاتها.

هـ. إن حقوق الإنسان في الإسلام حقوق شمولية للجنس الإنساني كله، ولا ترتبط بجنس الفرد أو عرقه أو بجماعة معينة،

و. إن حقوق الإنسان في الإسلام ليست مطلقة، بل مقيدة بعدم تعارضها مع مقاصد الشريعة الكلية.

ز. إنها واقعية غير مثالية لاشتمالها على ضوابط ومحددات.

خامساً: حقوق الإنسان المدنية في الإسلام:

الحقوق المدنية هنا هي الحقوق الواردة في النصوص الشرعية وبالنظر إلى القيم في أشهر مصدرين مستحدثة من البشر لحقوق الإنسان، وهما: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة في عام 1948 والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الأمم المتحدة في عام 1966. وتشمل هاتان الوثيقتان: الحق في الحياة، والحق في الحرية، والحق في المساواة، وحقوق الخصوصية وحقوق الزواج باستثناء ما هو منصوص عليه (البقمي، 2017).

1- حق التعليم:

ضمنت الشريعة الإسلامية للإنسان حقه في التعليم، والذي يتجلى لنا من خلال أمورٍ منها أنه حرم على أهل العلم كتمانه، بل عليهم تأديته للناس كحق ثابت لهم، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ، وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ١٥٩﴾ [البقرة: 159]. قال تعالى: الترغيب في التعليم والحث عليه؛ قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ، وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ١٢٢﴾ [التوبة: 122]. ولما حثت الشريعة على العلم كحق قائم للإنسان، راعت وقته لحقوقه الأخرى المتزامنة، فعن أبي وائل قال: كان عبد الله يذكر الناس في كل خميس، فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن، لوددت أنك ذكرتنا كل يوم، قال: أما إنه يمنعني من ذلك أني أكره أن أملكم، وإني أتخولكم بالموعظة كما كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يتخولنا بها مخافة السآمة علينا.

2- حق التملك والتصرف:

أثبتت الشريعة حق التملك للإنسان وحيازة الأشياء والانتفاع بها والتصرف فيها بموجباتها المفصلة والموضحة في الأحكام. وذلك باعتباره من ضروريات ومقتضيات الحياة والفطرة الإنسانية، وكانت الحكمة من تشريع وإثبات حق التملك للإنسان أن تزداد دافعيته للإنتاج وتحسينه، ويعد حق التملك والتصرف قاعدة أساسية للاقتصاد الإسلامي، استنبطت عليه وله الأحكام من القرآن والسنة في حفظه وصيانته للفرد عن النهب والسرقة والاختلاس، ونحوه، وشرّع عقوبات رادعة لمن يعتدي على هذا الحق. ولما أثبتت الشريعة للفرد حقه في التملك، رتبت على هذا الحقّ أيضًا حقوقاً تفصيليةً أخرى كحُرِّيَّة التصرُّف فيه بالبيع، والشراء، والإجارة، والرهن، والهبة، والوصية، وغيرها من أنواع التعاملات المباحة. وبالرغم من تأكيد الشريعة لحق التملك للإنسان، إلا أنها لم تتركه مطلقًا من غير قيد، ولكن وضعت له قيودًا كي لا يصطدم بحقوق الآخرين؛ كمنع الربا، والغش، والرشوة، والاحتكار، ونحو ذلك مما قد يتعارض مع المصلحة العامة للأفراد في المجتمع. بل وتلزم الفرد بأن يؤدي زكاة ماله حقاً عليه. وأن يستثمر ماله، ولا يعطله لأن في تعطيله إضراراً بصاحبه أولاً وهدراً لثروات المجتمع ثانياً (جامعة المستقبل، 2022)

3- حق العمل:

من الحقوق المدنية للإنسان التي عظمتها الشريعة، حقه في العمل والكسب. وجاءت النصوص الكريمة لتعلي من شأن أصحاب العمل، فقال الله تعالى ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ٩٧﴾ [النحل:97]، وكان نهج الأنبياء -عليهم السلام- الكسب والعمل فآدم بالزراعة، ونوح بالنجارة، وموسى بالرعي، وداوود بالحدادة، ومحمد ﷺ برعي الغنم والتجارة.

وأثبتت الشريعة الإسلامية حقوقاً أساسية للعامل، منها دفع الأجر المناسب له، دون أن يبخس حقه، قال الله تعالى: ﴿وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ٨٥﴾ [هود:85] . وعن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر ورجل باع حراً، فأكل ثمنه ورجل استأجر أجيراً، فاستوفى منه ولم يعطه أجره) رواه البخاري.

ورد القرآن الكريم والسنة الشريفة حق الراحة للعامل في عدة مواضع، فلا يجوز لصاحب العمل إرهاقه إرهاقاً يضرّ بصحته، أو يجعله عاجزاً عن العمل، قال تعالى على لسان شعيب لموسى -عليه السلام- حين أراد أن يعمل له في ماله: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ ٢٧﴾ [القصص:27] ويقول ﷺ (ولا تكلفوهم ما لا يطيقون) رواه النسائي ومحمد بن ماجة.

ولقد ضمنت قوانين التكافل الاجتماعي في الإسلام للمواطن عند عجزه أو مرضه نصيباً من بيت مال المسلمين يكفيه، كما ضمن الإسلام للعامل حق رعاية أسرته بعد وفاته، ففي صحيح البخاري عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: ما من مؤمن إلا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة، اقرؤوا إن شِئْتُم: {النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم }.

4- حق المساواة وعدم التمييز في الحقوق والأحكام:

المساواة معناها أن الناس متساوون في تطبيق القانون، وفي الحقوق والواجبات، لا فرق بين قوي وضعيف، ولا غني ولا فقير. إن الإسلام يقيس الناس بمقياس كفايتهم وحقوقهم، ولا ينظر إلى أنسابهم التي لا تغني عن الفضيلة (عنجريني، 2002). قال صلى الله عليه وسلم: "لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها" (رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي. لقد ظهر الإسلام ليحل مشاكل الإنسانية بما فيها العنصرية، فأعلن المساواة والزمنا بها جلية في صفوف صلواتنا كل يوم وليلة، وفي مناسك الحج والعمرة. وأوكل بواطنهم لربهم. فالناس جميعاً في ظاهرهم سواسية أمام الشريعة:" لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أسود، ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات: 13).

ولقد دعا نبينا محمد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بأقواله وأفعاله إلى المساواة بين الناس، وأمر بعدم التمييز بين الأفراد والجماعات، كما ورد عنه (صلى الله عليه وسلم): (كلكم بنو آدم وآدم خلق من تراب) (2) فالتمييز العنصري هو مظهر غير مشروع من مظاهر العنصرية. ويشمل أي سلوك، سواء كان مقصودًا أو غير مقصود، ينتج عنه استبعاد الأشخاص والتشديد عليهم على أساس العرق، أو حجب أو تقييد حصولهم على الامتيازات التي يتمتع بها بقية أفراد المجتمع. ومن أمثلة التمييز العنصري التعليقات والنكات ومناداة الآخرين

بأسماء غير مرحب بها؛ بسبب العرق أو اللون أو ما إلى ذلك. ويؤكد الإسلام أيضاً على الحق في المساواة بين الرجل والمرأة. مع وجود فوارق لصالح الرجل وأحياناً المرأة وفقاً لاختلاف الخصائص الجسدية والظروف الاجتماعية ومسؤوليات كل منهما في الأسرة. فعلى سبيل المثال قوله تعالى ﴿الرجال قوامون على النساء﴾ [النساء: 34] لا تعني تمييزاً لصالح الرجال، وإنما مسؤولية الإنفاق. وعليه ففي حال الاختلاف في الرأي، يكون الرأي السائد هو رأي الرجل؛ لأنه المنفق والقائم على حاجة الأسرة.

5- الحق في الزواج وتكوين الأسرة:

الزواج بالصورة الشرعية التي أقرها الإسلام، وأقرتها الفطرة هو حق لكل إنسان، وهو الوسيلة لبناء الأسرة التمتع بالذرية، وإشباع ذات النفس: قال تعالى: ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة، وخلق منها زوجها، وبث منهما رجالا كثيراً ونساء﴾ (النساء:1). وكما أقر الإسلام حق الزواج للإنسان، كذلك أقر حقوقاً تفصيلية لكل من الزوج والزوجة؛ كحق الاحترام، وتقدير المشاعر، والأوضاع، في نطاق من التواد والتراحم بينهم: قال تعالى ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة﴾ (الروم: 21). (ج) على الزوج أن ينفق على زوجته وأولاده دون تقتير عليهم: "لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه، فلينفق مما آتاه الله" (الطلاق: 7). كما أن للأمومة حقاً في رعاية خاصة من الأسرة: "يا رسول الله: من أحق الناس بحسن صحابتي؟ قال: أمك قال (السائل): ثم من؟ قال: أمك، قال: ثم من: قال: أمك: قال: ثم من؟ قال: أبوك" (رواه الشيخان).

وتتجاوز مسؤولية الأسرة دائرة الآباء والأبناء، لتعم الأقارب وذوي الأرحام: "يا رسول الله من أبر؟ قال: أمك! ثم أمك! ثم أمك! ثم أباك ثم الأقرب فالأقرب" (رواه أبو داود والترمذي بسند حسن). ولا يجبر الفتى أو الفتاة على الزواج ممن لا يرغب فيه: "جاءت جارية بكر إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فذكرت أن أباها زوجها وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم" (رواه أحمد وأبو داود).

6- حق الوالدين:

للوالدين من حيث وضعهما الاجتماعي المركز الأول والأرقى، فقد قرنهما الله سبحانه وتعالى بين عبادته وعدم الإشراك به وبين الإحسان بهما، فقال عز من قائل: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۖ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [النساء: 36] وبين الله -سبحانه وتعالى- أيضاً منهج التعامل معهم في قوله ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ٢٣﴾ [الإسراء: 23] وفي آيات أخرى يقرن شكر العبد بربه وشكر العبد لوالديه وأي رفع شأن أعظم من ذلك، قال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ ١٤﴾ [لقمان: 14].

7- حقوق الأبناء:

في مقابل واجبات الأبناء نحو الوالدين نجد حقوقاً لهم وواجبات على الوالدين نحوهم. وتبدأ الحقوق منذ الطفولة بالحضانة والرعاية والنفقة. قال تعالى في سورة البقرة: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ٢٣٣﴾.

والتربية الصالحة حق الأولاد على الآباء، كما أن البر وإحسان المعاملة حق الآباء على الأولاد. فلكل طفل على أبويه حق إحسان تربيته، وتعليمه، وتأديبه، قال تعالى: "وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا" (الإسراء: 24)، ولا يجوز تشغيل الأطفال في سن مبكرة، ولا تحميلهم من الأعمال ما يرهقهم، أو يعوق نموهم، أو يحول بينهم وبين حقهم في اللعب والتعلم. فإذا عجز والدا الطفل عن الوفاء بمسؤوليتهما نحوه، انتقلت هذه المسؤولية إلى المجتمع، وتكون نفقات الطفل في بيت مال المسلمين - الخزانة العامة للدولة: "أنا أولى بكل مؤمن من نفسه، فمن ترك ديناً أو ضيعة [ضيعة: أي ذرية ضعافاً يخشى عليهم الضياع] فعلي، ومن ترك مالا فلورثته" (رواه الشيخان وأبو داود والترمذي).

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات لها السبق في تناول موضوعات تعزيز حقوق الإنسان من خلال المنهج والتعليم، كما أظهرت الدراسات جهوداً مستمرة في هذا الصدد من قبل الباحثين للوقوف على واقع تعزيز قيم الحقوق الإنسانية من خلال المقررات الدراسية، وبالتحديد من خلال توظيف مقررات التربية الإسلامية على اختلاف مسمياتها ومراحلها في التعليم العام لتعزيز قيم حقوق الإنسان لدى النشء، وفيما يلي عرض بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث الحالي، وتم عرضها وفقاً للترتيب الزمني من الأقدم إلى الأحدث، وذلك على النحو التالي:

أجرى السعدان (2006) دراسة هدفت إلى التعرف على مدى وعي معلمي العلوم الشرعية بأهمية تضمين مبادئ حقوق الإنسان في مقررات العلوم الشرعية، ومعرفة مدى توافر هذه المبادئ في تلك المقررات. وتكونت عينة الدراسة من (122) معلماً في مدينة الرياض أُخْتِيرُوا عشوائياً، وجميع كتب العلوم الشرعية المقررة في المرحلة الثانوية في الصفوف الأول والثاني والثالث الثانوية وهي كتب التوحيد، والفقه، والحديث، والتفسير. واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، والمنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن معلمي العلوم الشرعية يدركون

أهمية ما لا يقل عن (23) مبدأ من مبادئ حقوق الإنسان وضرورة العناية بها، وتعليمها من خلال مقررات العلوم الشرعية.

وهدفت دراسة الصبيح وآخرين (2008) إلى التعرف على مدى ما تتضمنه الكتب الدراسية في مراحل التعليم العام للبنين والبنات من مفاهيم لحقوق الإنسان في الإسلام، وتقديم تصور مقترح لتدريس مفاهيم حقوق الإنسان في الكتب الدراسية في مراحل التعليم العام للبنين والبنات. وطُبقت هذه الدراسة على الكتب جميعها التي يدرسها الطلاب والطالبات في التعليم العام، لجميع المراحل الدراسية في مقررات العلوم الشرعية، واللغة العربية، والعلوم الاجتماعية، والمكتبة والبحث، واللغة الإنجليزية، وعددها (189) كتاباً. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الحقوق جميعها وردت في الكتب متوافقة مع التصور الإسلامي ما عدا مرة واحدة. وأن أكثر ورود هذه الحقوق كان في المرحلة الثانوية، ثم المتوسطة، ثم الابتدائية، كما أن ورودها في اللغة العربية أكثر من غيرها، بينما ورودها مستقلة وفرعية كان في العلوم الشرعية. ووجدت الدراسة قصوراً في تناول بعض الحقوق، وهي: حق التعبير عن الرأي، وحق المشاركة السياسية، وحق السفر والتنقل، وحق الجنسية والمواطنة. كما توصلت الدراسة إلى ضرورة مراعاة التوازن في تدريس مفاهيم حقوق الإنسان، وقدمت تصوراً مقترحاً لتدريس مفاهيم حقوق الإنسان في التعليم، وذلك بتضمين هذه المفاهيم في المقررات الدراسية من غير تخصيص مقرر مستقل لها.

وهدفت دراسة البدر وسوار (2009) إلى التعرف على مدى تضمين قيم حقوق الإنسان في كتب العلوم الشرعية، للصف الأول المتوسط في المملكة العربية السعودية. وتكونت عينة الدراسة من جميع كتب العلوم الشرعية المقررة في الصف الأول المتوسط. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر الحقوق تكراراً هي الحقوق السياسية والمدنية، وأقلها الحقوق الاقتصادية والأسرية، وأن حق المعتقد والدين والعبادة هي أكثرها إطلاقا وورودا في الكتب جميعها، بينما هناك حقوق لم ترد في محتوى تلك الكتب، وهي: حق التعبير عن الرأي، وحق الأهلية الشخصية القانونية، والمشاركة السياسية، والمساواة، والانتفاع بالثروات الطبيعية، وحق الزواج، والطفولة والأمومة، وحق الخصوصية الشخصية، وحق التنقل والسفر.

وسعت دراسة العدوان (2010) إلى اقتراح قائمة لمبادئ حقوق الإنسان التي ينبغي تضمينها في كتب التربية الاجتماعية والوطنية في المرحلة الأساسية في الأردن، والكشف عن درجة توافر مبادئ حقوق الإنسان، ومستوى تتابعها، وتكاملها في كتب التربية الاجتماعية والوطنية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحليل كتب التربية الاجتماعية والوطنية للصفوف الخامس والسادس والسابع الأساسي. وكشفت الدراسة عن النتائج الآتية: اقتراح خمسة مكونات تتضمن (28) بعداً لحقوق الإنسان، موزعة على الحقوق المدنية، الحقوق السياسية، الحقوق الاقتصادية، الحقوق الاجتماعية والحقوق الثقافية، كما كُشِف عن تفاوت نسبة تضمين مبادئ حقوق الإنسان في كتب التربية الاجتماعية، والوطنية في المرحلة الأساسية، وعدم تتابع مبادئ حقوق الإنسان في كتب التربية

الاجتماعية والوطنية، وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تكامل مبادئ حقوق الإنسان بين كتب التربية الاجتماعية والوطنية للصفوف الخامس، والسادس، والسابع الأساسي.

وسعت دراسة الفهيد (2012) إلى التعرف على قيم حقوق الإنسان اللازم توافرها في منهج الحديث، ودرجة توافرها في الكتاب، ونسبة اختلاف توزيع القيم وفقاً لمتغير المحتوى، كما هدفت إلى معرفة درجة إسهام معلم الحديث في تعزيز هذه القيم لدى الطلاب. وتكونت عينة الدراسة من (155) عضو هيئة تدريس بالجامعة و (105) مشرفين تربويين و (45) معلماً في المنطقة الشرقية، وعدد (2) كتاب من كتب الحديث للمرحلة الثانوية لنظام المقررات. واستخدم الباحث المنهج الوصفي (المسحي، والارتباطي، والتحليلي). وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن جميع قيم حقوق الإنسان مهمة بدرجة كبيرة جداً من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والمشرفين التربويين، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس وطبيعة العمل حول بعض القيم. كما توصلت أيضاً إلى عدم التوازن في توزيع هذه القيم في الأهداف، والمحتوى، والأنشطة، والتقويم في كلا الكتابين، كما بينت الدراسة أن إسهام معلمي الحديث في تعزيز قيم حقوق الإنسان جاء بدرجة متوسطة.

وهدفت دراسة خيري (2013) إلى بناء مقرر في حقوق الإنسان لطلاب المدارس الثانوية التجارية، وقياس أثره في تنمية واكتساب الطلاب لمفاهيم وقضايا حقوق الإنسان، وقد تكونت عينة الدراسة من (35) طالبة من طالبات الصف الأول الثانوي التجاري بمصر، واستخدمت المنهج (شبه) التجريبي، وطُبِّق الاختبار القبلي، والبعدي، وتوصلت الدراسة إلى أن المفاهيم المتعلقة بالمنظمات الدولية المتخصصة في مجال حماية حقوق الإنسان جاءت بنسبة عالية من حيث الأهمية، ثم المفاهيم المتعلقة بحقوق الإنسان وأنواع حقوق الإنسان وواجباته، بينما جاءت المفاهيم المتعلقة بالمواطنة والحقوق المدنية، ومفاهيم الحقوق السياسية، والحقوق الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية بنسبة (100%) من حيث الأهمية. كما أن نتائج الدراسة التجريبية جاءت لصالح المجموعة التجريبية، وأن المقرر المقترح كان له أثر في تنمية واكتساب الطلاب لمفاهيم وقضايا حقوق الإنسان.

وهدفت دراسة بعلوشة والأغا (2015) إلى التعرف على مدى تضمن القيم الإسلامية في منهج حقوق الإنسان للصف السادس الابتدائي في مدارس وكالة الغوث الدولية بمحافظات غزة ومدى اكتساب الطلبة لها، والتصور المقترح لإثرائها، ولتحقيق ذلك اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من كتاب حقوق الإنسان للصف السادس الابتدائي الفصل الأول والثاني)، وعينة الطلاب التي أُخْتِيرَت بطريقة المعاينة العشوائية، واستخدمت الدراسة أداة تحليل المحتوى واختبار لتحديد مدى اكتساب الطلبة للقيم، وتصور مقترح لإثراء الكتب. وتوصلت الدراسة بعد تحليل الكتاب إلى أن القيم الاجتماعية والأخلاقية احتلت المرتبة الأولى، تليها في المرتبة الثانية القيم الدينية والإيمانية، وفي المرتبة الثالثة القيم المعرفية والعلمية، وفي المرتبة الأخيرة القيم الجمالية والبيئية.

وهدفت دراسة الخطيب والجهني (2019) إلى الكشف عن مدى تضمين محتوى مقرر الحديث والثقافة الإسلامية للصف الثالث الثانوي بالمملكة العربية السعودية لمفاهيم حقوق الإنسان في الإسلام الواجب توافرها فيه. ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي القائم على أسلوب تحليل المحتوى، وتوصلت الدراسة إلى أن مقرر الحديث والثقافة الإسلامية للصف الثالث الثانوي بالمملكة العربية السعودية اتسم بالقصور في توافر عدد من مفاهيم حقوق الإنسان في الإسلام اللازمة لطلاب الصف الثالث الثانوي؛ حيث خلا المحتوى الدراسي من 34% من المفاهيم الواردة في قائمة مفاهيم حقوق الإنسان في الإسلام، كما اتسم بالضعف في طريقة تناوله لتلك المفاهيم، وعدم توظيفه للأنشطة والتدريبات تجاه تلك المفاهيم بالشكل المنهجي المطلوب.

وأجرى العمري وعلي (2019) دراسة هدفت إلى التعرف على ما تحتويه كتب التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية نظام مقررات البرامج العام في المملكة العربية السعودية من مبادئ حقوق الإنسان. والكشف على المقدار الذي تحتويه مناهج التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية نظام مقررات البرنامج العام من المضامين التي تخالف مبادئ حقوق الإنسان. وتحديد المبادئ التي يجب توافرها في مقررات مناهج التربية الإسلامية في المرحلة الثانوية نظام مقررات البرنامج العام من حقوق الإنسان. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وبينت نتائج الدراسة أن نسبة تكرارات حقوق الإنسان في عينة الدراسة التحليلية لا تتجاوز (7. 9%) على أقصى تقدير. وجاء تضمين مجال الحقوق الاجتماعية في مناهج التربية الإسلامية في المرحلة الثانوية نظام مقررات برامج عامة في المرتبة الأولى، ثم مجال الحقوق السياسية في المرتبة الثانية، ثم مجال الحقوق الاقتصادية في المرتبة الثالثة، ثم مجال الحقوق التعليمية والتربوية والثقافية في المرتبة الأخيرة.

وسعت دراسة أبو الضميعات (2019) إلى الكشف عن حقوق الإنسان في كتب التربية الإسلامية بالمرحلة الأساسية العليا من التعليم في الأردن ولتحقيق هذا الهدف أُسْتُخْدِم المنهج الوصفي التحليلي وقائمة التحليل أداة لها تم على أساسها تحليل كتب التربية الإسلامية للصفوف الثامن والتاسع والعاشر الأساسي. وأظهرت النتائج أن كتاب الصف الثامن احتل المرتبة الأولى في النسبة المئوية لتضمين حقوق الإنسان يليه كتاب التاسع ثم كتاب العاشر. وبلغت النسبة المئوية الكلية لتضمين حقوق الإنسان في الكتب الثلاثة (14,4%). كما أظهرت النتائج عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين تضمين حقوق الإنسان والوحدات الدراسية والصف الدراسي.

وهدفت دراسة الغافري وزين الدين (2021) إلى تقصي دور مناهج الفنون التشكيلية في تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان، والتعرف على طرق تضمين هذه الحقوق في تلك المناهج، وأُسْتُخْدِم المنهج الوصفي بتحليل محتوى عينة الدراسة التي تكونت من (6) من أدلة مناهج الفنون التشكيلية في سلطنة عمان. وأظهرت الدراسة أهمية الفنون وقدرتها على التعبير الحر لمفاهيم حقوق الإنسان في جوانب تعليمية مختلفة ومتنوعة، وذلك انطلاقا لما تمتلكه من قدرات في الخيال والإبداع والتعبير الحر عن قضايا عديدة منها حقوق الإنسان. وكذلك توصلت الدراسة إلى إعداد

قائمة بمفاهيم حقوق الإنسان التي ينبغي تضمينها في مناهج الفنون التشكيلية تكونت من (35) مفهومًا لحقوق الإنسان، توزعت على ثلاثة مجالات هي: الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والحقوق التعليمية والثقافية.

وهدفت دراسة طبنجة (2022) إلى التعرف على مدى تضمين القيم في محتوى كتب التربية الإسلامية للمرحلة الأساسية العليا في المنهج الفلسطيني من منظور حقوق الإنسان، والتعرف إلى القيم التي تضمنها محتوى كتب التربية الإسلامية للمرحلة الأساسية العليا في المنهج الفلسطيني من منظور حقوق الإنسان، والتعرف إلى مدى التتابع الرأسي في قضية القيم في محتوى كتب التربية الإسلامية للمرحلة الأساسية العليا في المنهج الفلسطيني من منظور حقوق الإنسان، والتعرف على مدى انتشار القيم في محتوى كتب التربية الإسلامية للمرحلة الأساسية العليا للمنهج الفلسطيني، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي، وقد اشتملت عينة الدراسة على محتوى كتب التربية الإسلامية للصفوف السابع والثامن والتاسع الأساسي. وأظهرت النتائج أن أعلى القيم تكراراً هي القيم الاجتماعية، وأقلها تكراراً هي القيم الاقتصادية والقيم السياسية، وعدم وجود تتابع رأسي للقيم نفسها في الكتب الإسلامية للصفوف السابع والثامن، والتاسع في الجزء الأول والثاني، وأن أكثر القيم انتشاراً هي القيم الاجتماعية.

وأجرى محمود (2022) دراسة هدفت إلى التعرف على مدى توافر مفاهيم حقوق الإنسان في محتوى كتاب المواطنة وحقوق الإنسان للصف الثاني الثانوي بسوهاج، واتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وأسفرت نتائج تحليل كتاب "المواطنة وحقوق الإنسان " للصف الثاني الثانوي عن اهتمام الكتاب وتركيزه على الحقوق المدنية والسياسية، تليها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ثم الحقوق التضامنية. كما أظهرت النتائج عدم التوازن بين الحقوق في عرضها في كتاب "المواطنة وحقوق الإنسان"، والتركيز على الحقوق السياسية والمدنية أكثر من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والحقوق التضامنية وتشير مجمل النتائج السابقة إلى قلة اهتمام منهج المواطنة وحقوق الإنسان ببعض مفاهيم حقوق الإنسان، مثل: الحق في حماية الأسرة ومساعدتها، الحق في الملكية، الحق في السكن اللائق، الحق في الحصول على المعلومات والمعرفة، والحق في التنمية.

واختلفت دراسة دوز (2022) في تركيزها على مقرر الفلسفة، وذلك بإبراز المكانة التي تحتلها إشكالية التربية على القيم الحقوقية في المنظومة التعليمية المغربية، من خلال المقررات الحالية لمادة الفلسفة لسلك التعليم الثانوي التأهيلي. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام تقنية تحليل المضمون المتداولة في قراءة وتحليل الأنساق الثقافية الأيديولوجية الشيء الذي ساعد في الوصول إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه على الرغم من حضور قيم حقوق الإنسان في مضامين الكتب المدرسية، إلا أن هذه الكتب تعكس غياب إستراتيجية واضحة لتدريس قيم حقوق الإنسان، وتكشف عن حضور غير منظم وغير منهجي لهذه المبادئ والقيم.

تعقيب على الدراسات السابقة

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة يلاحظ ما يلي:

- اتبعت معظم الدراسات السابقة المنهج الوصفي مع اختلاف أنواعه من أجل الكشف عن مدى تضمين المقررات الدراسية المختلفة لقيم حقوق الإنسان. كما أضافت بعض الدراسات للمنهج التحليلي المنهج البنائي وشبه التجريبي من أجل بناء واختبار فاعلية تصور مقترح لتدريس حقوق الإنسان كما في دراسة خيري (2013)، ودراسة الغافري والعامري، ودراسة زين الدين (2021)، ودراسة بعلوشة والأغا (2015).
- اختلفت الدراسات السابقة في العينات باختلاف المقررات والمراحل الدراسية. حيث كانت عينة التحليل في معظم الدراسات السابقة هي كتب التربية الإسلامية كما في دراسة السعدان (2006)؛ البدر وسوار (2009)؛ الفهيد (2012): الجهني (2019): العمري (2019): وطبنجة (2022): وأبو الضميعات (2019): وركزت دراسة محمود (2022) على كتب المواطنة: وبعلوشة والأغا (2015) وخيري (22013) على المواطنة وحقوق الإنسان. وركز الغافري والعامري وزين الدين (2021) على كتب الفنون التشكيلية. بينما غطت دراسة دوز (2022): الصبيح وزملاؤه (2008) مناهج التعليم العام للمقررات جميعها.
- ركزت معظم الدراسات السابقة على مقررات التربية الإسلامية من حيث تضمينها لقيم حقوق الإنسان مع وجود اختلاف في المرحلة الدراسية والحدود الزمانية والمكانية للدراسة. وعلى الرغم من ذلك لا توجد دراسات حديثة تتناول موضوعات مقررات التربية الإسلامية (الحديث، التوحيد، الفقه، التفسير..) تفصيلاً. وذلك للوقوف على مواطن الحاجة إلى التطوير بشكل أكثر تفصيلاً وتكاملاً بين موضوعات المقررات في التربية الإسلامية، وكذلك لا توجد دراسات -بحدود علم الباحثين- تناولت الحقوق المدنية للإنسان بالتحديد، في مناهج التربية الإسلامية خصوصاً للمرحلة الثانوية التي يتهيأ فيها النشء للاستقلال الأسري، والممارسات المدنية المختلفة بشكل مسؤول. وعليه كانت الحاجة إلى البحث في موضوعات التربية الإسلامية بشكل أكبر تفصيلاً، وكذلك بالنظر إلى مجالات قيم حقوق الإنسان باعتبارات أكثر ملاءمة لخصائص المرحلة الدراسية الاجتماعية والنفسية للمتعلمين.
- استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في الاهتداء إلى بعض المصادر العربية والأجنبية التي تناولت موضوع البحث، وصياغة مشكلة ومنهجية البحث، والإسهام في بناء بعض أركان الأدب النظري للبحث، وكذلك الاستفادة من الدراسات السابقة في تصميم أداة البحث، ومناقشة النتائج التي توصل إليها البحث الحالي من حيث مدى الاتفاق والاختلاف مع نتائج الدراسات السابقة.

منهج البحث وإجراءاته:

منهج البحث :

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لمناسبته لأهداف البحث الحالي حيث يسعى البحث لتحليل المحتوى لكتاب مقرر الفقه للصفوف الثلاثة في المرحلة الثانوية، وذلك في ضوء قائمة القيم لحقوق الإنسان المدنية وتفسيرها ومناقشتها علميًا.

مجتمع البحث وعينته:

تكوّن مجتمع البحث من مقررات الفقه للمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية، وتكونت عينة البحث من كتاب الفقه (1، 2) للصفوف الثلاثة بالمرحلة الثانوية.

أداة البحث:

تم تصميم استمارة تحليل المحتوى لتحليل كتاب مقرر الفقه للصفوف الثلاثة بالمرحلة الثانوية بعد الاطلاع على الأدبيات السابقة واستقراء النصوص الشرعية لتحديد قيم حقوق الإنسان المدنية، والتي تناسب المرحلة الثانوية من حيث الخصائص المعرفية، ومن حيث التكامل المنهجي، وحدد الباحثان تلك القيم وتعريفها لتمثل الفئات التي حُلِّل المحتوى في ضوئها. كما اعتمد الباحثان على الفقرة كوحدة للتحليل. ويقصد بوحدة التحليل أنها "مقطع محدد من رسالة أو مجموعة من الرسائل ممثلة لنفس خصائص وطبيعة الفئة"(تمار، 2007، 83) وهناك مستويان لوحدة التحليل: الأول وحدات التسجيل وهي أصغر وحدة يظهر من خلالها تكرار الظاهرة، أما المستوى الثاني، فيشمل وحدات السياق وهي وحدات لغوية داخل المحتوى (كلمة، جملة، فقرة، موضوع) (يوسف، الرفاعي، 1424هـ، ص 124) واستخدم الباحثان الفقرة كوحدة للتسجيل، ويقصد بها مجموعة الأسطر التي تمثل معنى مستقلاً"(طعيمة، د.ت،ص 147).

التأكد من الخصائص السيكومترية للأداة:

الصدق الظاهري لاستمارة تحليل المحتوى (الفئات والوحدات):

عُرِضَت استمارة تحليل المحتوى على عدد من الخبراء والأساتذة المحكمين في التخصصات المختلفة ذات العلاقة بمجال الدراسة للتأكد من مدى صدق الاستمارة وما اشتملته من مجالات، وقدرتها على تحقيق أهداف البحث، وعُمِل بآرائهم وملاحظاتهم حول استمارة تحليل المحتوى من حيث ملاءمة تقسيماتها ومجالاتها لموضوع الدراسة ومناسبتها للفئة العمرية، ولتكامل المنهج، ومن حيث ترابط الفئات بكل مجال من المجالات لقيم حقوق الإنسان المدنية.

ثبات تحليل المحتوى:

تم حساب معامل ثبات الأداة بتطبيق معادلة كوبر لمعامل الاتفاق بين المحللين:

معامل الاتفاق= (عدد مرات الاتفاق/ عدد مرات الاتفاق +عدد مرات الاختلاف) ×100، ويوضحها الجدول التالي مؤشرات الاتفاق بين المحكمين لكل كتاب من كتب الفقه.

جدول (1)

مؤشرات الاتفاق بين المحكمين لكتب الفقه

المجال	كتاب الفقه -1	كتاب الفقه -2	معامل الاتفاق لكل مجال
الحقوق الأسرية والاجتماعية	%89.28	%85.71	%87.49
الحقوق الاقتصادية	%85.71	%90.47	%88.09
معامل الاتفاق لكل كتاب	%87.85	%89.2	%88.52

يلاحظ من الجدول أن قيم مؤشرات الاتفاق بين المحللين تعد مرتفعة وملائمة، وذلك بالنسبة للأداة ككل داخل كل كتاب حيث تراوحت ما بين (87.85% إلى 89.2%) كما بلغ معامل الاتفاق الكلى (88.52 % تقريباً) مما يشير إلى معامل اتفاق مرتفع للأداة، وكذلك تراوحت معاملات الاتفاق بين المحكمين بالنسبة لكل مجال من المجالين ما بين (87.49% إلى 88.09%)، وعليه فإن معاملات ثبات الأداة قد تراوحت ما بين (0.86- 0.91)، مما يشير إلى وجود ثبات مرتفع للأداة المستخدمة في التحليل بالنسبة لكل جانب من الجوانب المضمنة في الأداة.

الأساليب الإحصائية Statistical Methods

أُسْتُخْدِمَت الأساليب الإحصائية التالية في معالجة بيانات الدراسة:

أ- التكرارات: في استخلاص مجموعات تكرار كل قيمة.

ب- النسب المئوية: في حساب نسبة تكرار الوحدات المتضمنة لكل قيمة لإجمالي وحدات الكتاب المقرر.

ج- معادلة كوبر: تم استخدام هذه المعادلة لحساب نسبة الاتفاق بين المحللين: للدلالة على ثبات أداة البحث.

نتائج البحث ومناقشتها:

يتناول هذا الجزء عرض النتائج التي توصل إليها البحث بعد تحليل محتوى كتب الفقة، وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

الذي ينص على: **"ما مدى تضمين قيم حقوق الإنسان الأسرية والاجتماعية بمحتوى مقرر الفقه للمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية؟"**

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لمجالات قيم حقوق الإنسان الأسرية والاجتماعية في مقررى الفقه-1 والفقه -2، ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول (2)

التكرارات والنسب المئوية لمجالات قيم حقوق الإنسان الأسرية والاجتماعية في مقررى الفقه-1 والفقه -2

المقرر	فقه-1			فقه-2		
الفئات	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
حق الزواج وتكوين الأسرة	50	%83.33	1	0	0	-
حق المساواة وعدم التمييز	3	%5	3	4	% 18.18	2
حق تكافؤ الفرص	4	%6.66	2	17	%77.27	1
حق الوالدين	3	%5	3	1	%4.55	3
الكلى	60	%100	-	22	%100	-

يلاحظ من الجدول (2) أن مجال (حق الزواج وتكوين الأسرة) كان مضمناً في مقرر الفقه-1 بنسبة مرتفعة بالمقارنة مع باقي المجالات، وبلغت نسبة تكرار القيم في مجال حق الزواج وتكوين الأسرة (83.33%) في حين أن باقي المجالات الثلاثة لحقوق الإنسان الأسرية والاجتماعية كانت مضمنة في كتاب الفقه-1 بتكرارات متقاربة (3،4،3)، وبفارق جوهري عن نسبة تضمين قيم مجال حق الزواج وتكوين الأسرة (50%)، ويتبين من ذلك أن الحقوق الأسرية والاجتماعية اختلفت من بُعد لآخر، حيث يلاحظ أن حق الزواج وتكوين الأسرة استحوذ على النصيب الأكبر، يليه حق المساواة وعدم التمييز ثم حق تكافؤ الفرص ثم حق الوالدين.

والسبب المتوقع في هذه النسبة طبيعة المرحلة العمرية للطالب، ذلك أن خصائص طالب هذه المرحلة الثانوية تناسب البيانات الصادرة من تحليل الحقوق من حيث حاجات الطالب الأساسية في حياته العامة وأهمية تنشئته على مثل هذه الحقوق وخاصة حق الزواج وتكوين الأسرة.

وقد يرجع ذلك أيضاً إلى ارتباط حق الزواج وتكوين الأسرة بموضوعات النكاح وأحكام الفرقة الزوجية وبعض الحقوق الأسرية، ويفسر هذا كثرة النصوص الواردة بهذا الحق في هذه الموضوعات عن غيرها من الموضوعات

التي تختص بجانب المعاملات كالخيار، وتوثيق الديون، والصلح والشفعة، والجعالة والغصب، والتبرعات والهبة والوصية والوقف، والفرائض وعلم المواريث، وهذه الموضوعات صلتها ضعيفة بحق الزواج وتكوين الأسرة، وقد يرجع كثرة النصوص الواردة في حق الأسرة عن غيرها من الحقوق الأخرى إلى ما تتطلبه حاجات الطلاب في هذه المرحلة الثانوية، ولذلك رأى واضعوا المنهج التركيز على هذا الحق عن غيره من الحقوق الأخرى كحق المساواة وعدم التمييز وحق تكافؤ الفرص وحق الوالدين.

وبالنسبة لمقرر الفقه 2 فيظهر من الجدول تركيز المقرر على قيم مجال (حق تكافؤ الفرص) حيث ورد في المحتوى بنسبة مرتفعة (77.27%). في حين أن كلا من قيم (حق المساواة وعدم التمييز، وحق الوالدين) كانت مضمنة في كتاب الفقه 2 بنسب قليلة (18.18%، 4.55%) مقارنة بقيم المجال السابق. كما يلاحظ عدم تضمين (حق الزواج وتكوين الأسرة) في كتاب الفقه 2 على العكس تماماً منه في كتاب الفقه 1، وقد يعزى ذلك إلى أسس تصميم المنهج، التي تقتضي الانتقال بين الموضوعات وعدم تكرارها، وتخصيص موضوعات معينة لكل سنة أو فصل دراسي من أجل ذلك، ولما كانت حقوق الزواج وتكوين الأسرة قد أعطيت حقها في كتاب الفقه 1 لم تكن هناك حاجة إلى تضمينها في كتاب الفقه 2. هذا ويظل هناك قصور ملحوظ في مقررات الفقه للمرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية في تضمين بعض قيم حقوق الإنسان المدنية (الأسرية والاجتماعية) والمتعلقة بحق المساواة وعدم التمييز وحق الوالدين. هذا وتظل هذه النتيجة مقتصرة على مقررات الفقه واضعين في الاعتبار احتمالية أن تُغَطَّى في مقررات الحديث أو التفسير على سبيل المثال بشكل تكاملي مع مقررات الفقه، بالرغم من مناسبتها لموضوعات الفقه الإسلامي دون غيرها من العلوم الشرعية، وذلك لارتباطها بأحكام المعاملات .

وقد جاءت هذه النتيجة متفقة إلى حد ما مع دراسة البدر وسوار (2009) حيث أظهرت قصور المنهج في بعض الحقوق الأسرية كحق المساواة، وأيضاً جاءت هذه النتيجة متفقة إلى حد ما مع دراسة بعلوشة والأغا (2015) في أهمية بعض القيم الاجتماعية، وكذلك دراسة السعدان (2006) حيث أظهرت أهمية حق المساواة، وأن البشر متساوون في الكرامة الإنسانية وكذلك دراسة يوسف (2017) فقد أشارت إلى أهمية حق المساواة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

الذي ينص على: **"ما مدى تضمين قيم حقوق الإنسان الاقتصادية بمحتوى مقرر الفقه للمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية؟"**

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لمجالات قيم حقوق الإنسان الاقتصادية في مقرري الفقه-1 والفقه - 2، ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول (3)

التكرارات والنسب المئوية لمجالات قيم حقوق الإنسان الاقتصادية في مقرري الفقه-1 والفقه -2

المقرر	فقه-1			فقه-2		
الفئات	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
حق التملك والتصرف	30	% 68.18	1	20	% 54.1	1
حق العمل	3	% 6.82	3	2	% 5.5	3
حق التكافل الاجتماعي	11	%25	2	15	% 40.54	2
الكلي	44	100		37	%100	-

يلاحظ من الجدول (3) أن مجال (حق التملك والتصرف) كان مضمناً في مقرر الفقه-1 بنسبة مرتفعة بالمقارنة مع باقي المجالات، وبلغت نسبة تكرار حق التملك والتصرف (68.18% بتكرار 30) في حين أن باقي المجالات لحقوق الإنسان الاقتصادية كانت مضمنة في كتاب الفقه-1 بتكرارات أقل (11، 3)، وبفارق جوهري عن نسبة تضمين قيم حق التملك والتصرف.

بالنسبة لمقرر الفقه 2 فيظهر من الجدول تركيز المقرر على قيم مجال (حق التملك والتصرف) كذلك حيث ورد في المحتوى بنسبة مرتفعة (54.1%). وبنسبة مقاربة أيضاً حق التكافل الاجتماعي بنسبة (40.45%) في حين أن (حق العمل) كان مضمناً في كتاب الفقه 2 بنسبة قليلة (5.5%) مقارنة بقيم المجالين السابقين.

وقد يعزى ذلك إلى أن حق التملك والتصرف له صلة قوية بمحتوى كتاب الفقه (1) من خلال أحكام البيع، والبيوع المحرمة، وبيع التقسيط والمعاملات المصرفية، والوكالة والعارية والإجارة، والشركات، والمسابقات واللقطة؛ فقد جاءت نصوص كثيرة من خلال هذه الموضوعات تدعم هذا الحق، وكذلك في محتوى كتاب فقه (2) جاء ما يؤكد هذا الحق في أحكام الخيار، وتوثيق الديون ونقلها، والجعالة والغصب، والتبرعات والهبة والوقف والوصية، وأصول الفقه؛ وهذا يشير بقوة إلى ارتباط حق التملك والتصرف بمادة الفقه الإسلامي، ومما يؤكد ارتفاع نسبة هذا الحق عن غيره من الحقوق الأخرى احتياج الطالب له في هذه المرحلة الثانوية، فالطالب في هذه المرحلة العمرية في بداية نضجه قد يمر بأمور كثيرة وتجارب من معاملات بيع وشراء أو وكالة ودين ونحوه، فمن الضروري أن يكون ملماً في حق التملك والتصرف ويعرف ما هو حق له وما يجب عليه تجنبه، وربما تعرض له الطالب في دراسته في المراحل السابقة بشكل مجمل؛ ولذلك تناوله المقرر في هذه المرحلة بشكل أعمق، وهذا ما أكدته دراسة السعدان (2006) حيث أظهرت أهمية حق التملك والتصرف فلكل إنسان الحق في التملك فردياً أو بالاشتراك مع غيره بما لا يضر به أو بغيره من الأفراد.

أما بالنسبة لحق العمل، فقد كانت نسبته أقل النسب في الحقوق الاقتصادية حيث لم يرد ذكره في محتوى كتاب الفقه (1) إلا في الموضوعات الخاصة بالوكالة والعارية والإجارة، أما في محتوى كتاب الفقه (2) فقد جاء في موضوع توثيق الديون ونقلها، والتبرعات والهبة والوقف والوصية، وعلى الرغم من ارتباطه الوثيق بهذه الموضوعات، إلا أن الباحثين يريان أن هذا الحق يمكن إيراده في موضوعات أخرى ثابتة في مقرر فقه (1) وفقه (2) كأحكام البيع والشركات وغيرها، حيث إن شريحة كبيرة من الطلاب تتجه مباشرة للبحث عن عمل بعد المرحلة الثانوية، وهي في حاجة ماسة للإدراك والوعي بهذا الحق وقنواته وحقوقه والتزاماته كطرف في سوق العمل. ويمكن أن يكون التصور لدى واضعي المنهج بأن الطالب سيتعرض لهذا الحق في المرحلة الجامعية، وسيدرسه دراسة مستفيضة عن المرحلة الثانوية، لأن الطالب سيكون على أهبة الاستعداد للعمل بعد إنهائه للمرحلة الجامعية، ويظل هناك فئة من الشباب ممن ينتقلون إلى سوق العمل بعد المرحلة الثانوية مباشرة؛ ومن ثم فهناك قصور في المنهج من حيث إكساب التلاميذ القيم المتعلقة بحق العمل ضمن حقوق الإنسان المدنية الاقتصادية. مما يؤيد ما أشارت إليه دراسة السعدان (2006)، حول أهمية حق العمل، وأن الدولة تكفله لكل فرد قادر عليه وللإنسان الحق في اختيار العمل اللائق به وإعطائه الضمانات المتعلقة بسلامته وأمنه ولا يجوز تكليفه بأكثر من طاقته. وعلى الرغم من ذلك فقد أظهرت النتائج استيفاء مقررات الفقه بالمرحلة الثانوية لقيم حقوق الإنسان الاقتصادية المتمثلة في حق التملك والتصرف؛ ومن ثم حق التكافل الاجتماعي دون حق العمل.

التوصيات:

في ضوء ما توصل إليه البحث الحالي من نتائج، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- أن يراعي القائمون على تطوير المقررات الشمولية في ورود الحقوق، وذلك بتضمين كل من "حق المساواة وعدم التمييز، وحق الوالدين، وحق العمل" والتوازن بما يتناسب مع طبيعة الموضوعات والمرحلة العمرية، مع التسليم بأن بعض الحقوق يحتاجها الطالب أكثر من غيرها.
- إثراء الدروس من قبل المعلمين بموضوعات معززة لقيم "حق المساواة وعدم التمييز، وحق الوالدين، وحق العمل" والتي قصر عنها الكتاب المقرر.
- إقامة إدارة التعليم لدورات تطوير مهنية وحلقات للمناقشة لتمكين المعلمين من إثراء محتوى المقررات بموضوعات قيم حقوق الإنسان، خصوصاً تلك التي قصر الكتاب المقرر عن تضمينها.
- تضمين أهداف مناهج العلوم الشرعية في المرحلة الثانوية عند تطويرها من قبل مصممي المناهج أهدافاً صريحة ومباشرة تتعلق بمبادئ حقوق الإنسان المدنية.

- أن يضع مصممو المناهج آليات ومراجع تمكن من توظيف الأنشطة اللاصفية في غرس مفاهيم حقوق الإنسان في نفوس الطلاب.
- تعزيز مقررات الفقه بالمحتويات اللازمة لبناء معرفة شاملة بحقوق الإنسان على الجانبين الفكري والمفهومي، وتبنِّي أساليب تدريسية تعتمد على محورية الطالب في التعليم، ودمج تقنية المعلومات في تعليم حقوق الإنسان.
- إبراز قيم الإسلام التي تتعلق بالسماحة والعدالة والرحمة والكرامة في مقررات التربية الإسلامية حتى تتعمق هذه القيم لدى الطلبة.
- استحداث الدليل الإجرائي للمرشد الطلابي ومراقبة انتهاك حقوق الإنسان.

البحوث المقترحة:

في ضوء ما توصل إليه البحث الحالي من نتائج، يمكن إجراء الدراسات والبحوث التالية:

- إجرء دراسة حول مدى ملاءمة قائمة حقوق الإنسان المدنية لخصائص النمو المعرفي والنفسي لطلاب المرحلة المتوسطة.
- إجرء دراسة حول تصميم برنامج مقترح لتطوير مقررات الفقه للمرحلة الثانوية في ضوء قيم حقوق الإنسان المدنية في الإسلام.
- إجرء دراسة حول تحليل محتوى كتب التفسير للمرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء قيم حقوق الإنسان المدنية.
- إجرء دراسة حول تحليل محتوى كتب الحديث للمرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية في ضوء قيم حقوق الإنسان المدنية.
- إجرء دراسة حول درجة التكامل بين مقررات العلوم الشرعية للمرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية في تضمين قيم حقوق الإنسان المدنية.

قائمة المراجع:

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين الأفريقي (2000). *لسان العرب*، م3. بيروت: دار صادر.

أبو الضمبعات، المحسن خليل. (2019). مفاهيم حقوق الإنسان في كتب التربية الإسلامية بالسبلة الأساسية العليا من التعليم في الأردن، *مجلة العلوم التربوية*، 1(46).

أبو لطيفة، شادي. (2013). دور مناهج التربية الإسلامية في تنمية القيم الإسلامية لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا في مديرية تربية قصبة الطفيلة من وجهة نظر الطلبة. *مجلة التربية: جامعة الأزهر*، (153)، 473 - 508.

أبو هزيم، طارق زياد (2016). درجة تضمين مبادئ حقوق الإنسان في المقررات الجامعية ومدى معرفة طالبات كلية عالية الجامعية لها، *دراسات - علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، 43*، 2683 - 2700.

إسماعيل، محمد، وفتحي أيمن (2008). رؤية مقترحة لتنمية وعي طالب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة في ضوء دراستهم لمادة حقوق الإنسان، مصر ، مجلة الخدمة الاجتماعية، مج63، العدد 3.

باين، توماس. (1915) . حقوق الإنسان، منشورات دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، لندن.

البدر، عبد الرحمن بن محمد، وسوار، مسلم محمد أحمد. (2009). استنباط القيم التربوية المؤيدة لحقوق الإنسان في محتوى العلوم الشرعية: دراسة تحليلية تطبيقية على مقررات الصف الأول المتوسط في المملكة العربية السعودية، *رسالة دكتوراه غير منشورة*،جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان.

بعلوشة، سحر جميل يوسف، والأغا، عبد المعطي رمضان. (2015). مدى تضمين القيم الاسلامية في منهاج حقوق الإنسان للصف السادس الابتدائي في مدارس وكالة الغوث الدولية ومدى اكتساب الطلبة لها، *رسالة ماجستير غير منشورة*، الجامعة الإسلامية، غزة

البقمي، ناصر بن محمد (2017) . حقوق الإنسان في الإسلام وتطبيقاتها في الأنظمة السعودية، مكتبة الرشد، السعودية.

بهاء الدين، إبراهيم. (2003) . حقوق الإنسان بين التشريع والتطبيق. دار الجامعة، الإسكندرية.

بيتز، ت. (2015). *فكرة حقوق الإنسان*. (ترجمة شوقي جلال)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: سلسلة عالم المعرفة.

حافظ، إيمان عبده (2004). التغير القيمي لدى طلاب الجامعة: دراسة مستقبلية، *مجلة كلية التربية بالمنصورة*، (54)، 157-248.

الحسين، أسعد (2017) . مسؤولية المدرسة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان في ضوء التربية الإسلامية، مجلة العلوم التربوية، القاهرة. مج 25، ع1، ج2.

الحويقل، معجب معدي. (2006). حقوق الإنسان والإجراءات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،

الخرابشة، عمر محمد (2007). درجات ممارسة طالبات كلية الأميرة عالية الجامعية بجامعة البلقاء التطبيقية في الأردن للقيم التربوية، *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، كلية التربية، جامعة البحرين، 8(3)، 187-212.

الخطيب، إبراهيم بن عبد الله والجهني، عيد بن مسعود. (2019). مفاهيم حقوق الإنسان في الإسلام المتضمنة في محتوى مقرر (الحديث والثقافة الإسلامية) للصف الثالث الثانوي بالمملكة العربية السعودية، *مجلة كلية التربية*، جامعة الإسكندرية، 29(3)، 121-149.

الخطيب، عامر (2003). *فلسفة التربية وتطبيقاتها*.غزة: مكتبة القدس.

خليفة، عبد اللطيف (1992). ارتقاء القيم" دراسة نفسية"، *سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب*، الكويت، (160)، 162-204.

خيرى، منال محمود. (2013). فاعلية مقرر مقترح في حقوق الإنسان لطلاب المدارس الثانوية التجارية وأثره على تنمية واكتساب المفاهيم والقضايا المرتبطة بحقوق الإنسان. *دراسات عربية في التربية وعلم النفس: رابطة التربويين العرب*، (40)، 116 - 150.

دوز، عبد الإله. (2022). التربية على قيم حقوق الإنسان في المدرسة المغربية؛ الكتب المدرسية لمادة الفلسفة نموذجاً، *مجلة العلوم التربوية و النفسية*، 6(24)، 123-145.

الديب، أبو بكر (2017) . حقوق الأشخاص ذوي الهمم في المجتمعات الذكية، دراسات حقوق الإنسان.

الرازي، الإمام محمد بن أبي بكر (1995). *مختار الصحاح*. إخراج دائرة المعاجم في مكتبة لبنان، بيروت: مكتبة لبنان.

الزلياني، محمد (د.ت). *القيم الاجتماعية مدخلًا للدراسات الانثروبولوجية والاجتماعية، الخلفية النظرية للقيم*. القاهرة: دار النهضة.

السعدان، إبراهيم عبد الله (2006) حقوق الإنسان في مقررات العلوم الشرعية في المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية، *مجلة البحوث الأمنية، السعودية*، 4(32)، 123-191.

الشافعي، بشير محمد . (1993) . قانون حقوق الإنسان، مصادره وتطبيقاته الوطنية، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة.

الصبيح، عبد الله والزكري، محمد والبطين، عبد الله والمقبل، محمد (1429هـ). *حقوق الإنسان في الإسلام في الكتب الدراسية في مراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية واقتراح تصور في تدريسها*. الرياض: وزارة التربية والتعليم.

الطاهر، عزيز(1988). المفاهيم طبيعتها ووظيفتها، مجلة المناظرة، المغرب.

طبنجة، رماح معين. (2022). مدى تضمين القيم في محتوى كتب التربية الإسلامية للمرحلة الأساسية العليا في المنهاج الفلسطيني من منظور حقوق الإنسان، *رسالة دكتوراه غير منشورة*، جامعة النجاح الوطنية.

طعمية رشدي (د.ت) تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، القاهرة، دار الفكر العربي.

طهطاوي، سيد أحمد (2016) . القيم التربوية في القصص القرآني، القاهرة، دار الفكر العربي.

الطيار، علي بن عبد الرحمن (2006). حقوق الإنسان بين الشريعة والقانون، مكتبة التوبة للنشر والتوزيع، الرياض،

عبد الرءوف، طارق والمصري، إيهاب عيسى، وعفيفي، صديق محمد (2012). *القيم التربوية والأخلاقية: مفهومها، أسسها، مصادرها*. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

عبد العلي، أحمد محمد (2016). *الطفل والتربية الثقافية رؤية مستقبلية للقرن الحادي والعشرين*،ط3. القاهرة: دار الكتاب الحديث.

عبد النبي، محمد (2008) . حقوق الإنسان والمناعة من ظلم الملوك. مجلة كلية أصول الدين- للصراط .

العساف، جمال (2010). أثر إستراتيجيات توضيح القيم وتحليل القيم والنمو الخلقي في تنمية القيم لدى طلبة الصف التاسع في مبحث التاريخ، *المجلة التربوية*، جامعة الكويت، 25(97) 431-469.

الغزيوات، محمد إبراهيم. (2012). مدى تضمين كتب التربية الاجتماعية والوطنية في المرحلة الثانوية في الأردن لمبادئ حقوق الإنسان. مؤتة للبحوث والدراسات - *سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية: جامعة مؤتة*، 27(2)، 209 - 348.

الفهيد، خالد عبد الرحمن (2012) *درجة إسهام منهج الحديث في تعزيز قيم حقوق الإنسان لدى طلاب المرحلة الثانوية في المنطقة الشرقية، رسالة دكتوراة غير منشورة*، جامعة أم القرى، كلية التربية، مكة المكرمة.

قيطة، محمد بشير محمود (2010). مدى تضمن منهاج التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية لمفاهيم حقوق الإنسان ومدى اكتساب الطلبة لها، *رسالة ماجستير غير منشورة*، الجامعة الإسلامية، غزة.

المحبوب، شافي فهد (2009) تحليل محتوى كتب اللغة العربية بالمرحلة الثانوية بدولة الكويت في ضوء مفاهيم حقوق الإنسان اللازمة. *دراسات تربوية واجتماعية، مصر*، 15(1)، 203-241.

محمد علي العُمري، & أمل محمود علي. (2019). تصور مقترح لمناهج التربية الإسلامية نظام مقررات البرامج العامة في ضوء حقوق الإنسان، مجلة العلوم التربوية والنفسية، 3(14)، 70-47.

المصري، إيهاب، وعامر، طارق .(2013) . أسس وأساليب التعلم الذاتي، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة.

مصطفى، نيفين محمد (2006). حقوق الإنسان في السنة النبوية: دراسة حديثة- فقهية، كلية الألسن، جامعة عين شمس، القاهرة.

المقري، أحمد بن محمد (1992). *المصباح المنير*، ط 5. القاهرة: المطبعة الأميرية.

وزارة التربية والتعليم (1432هـ) *الأدلة الإجرائية، دليل التعليم الثانوي، نظام المقررات*، مشروع تطوير التعليم الثانوي، ط4. الرياض.

يحيى، محمد علي قاسم (2014). تطوير منهج التربية الإسلامية للمرحلة الأساسية في الجمهورية اليمنية في ضوء حقوق الإنسان في الإسلام، *رسالة دكتوراه غير منشورة*، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، أم درمان.

يوسف، حسن يوسف. (2011) . حقوق الإنسان والمواثيق الدولية، المركز القومي للإصدارات القانونية، الرياض.

يوسف، محمود عبد العزيز (2017). حقوق الإنسان في الأديان السماوية بين النظرية والتطبيق.

Aladouan, Z. (2010). Human Rights Principles in the Social Education Textbooks of Basic Stage *in Jordan. European Journal of social science*s, 15 (2), 283 - 291.

Gholtash, A., Farokhinejad, P., Mohammadjani, S., & Salehi, M. (2011, April 27 - 29). An Investigation to Human Rights Posittion in Iranian Social Studies Books in Guidance School. *Paper presented at 2nd International Conference on New Trends in Education and Their Implication*s, Antalya, Turkey.

Krech, D., Crutchfield, R, S.& Ballachey, A. (2014). *Individual in Society*, New York, McGraw-Hill Boos, Inc.

Meyer, J. W., Bromley, P & ،.Ramirez, F. O. (2010). Human Rights in Social Science Textbooks Cross-national Analyses, 1970 - *2008. Sociology of Education,* 83 (2), 111 - 134.

Patrick, E.C., Boris, W.B. (2003). *Personal value systems and decision making styles of public managers*, public personal Management, USA.

Stephen, C.P. (2008). *The Sources of Value, California*: University. of California Press.